الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique Et Populaire

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Ministère De L'enseignement Supérieure Et de La Recherche Scientifique

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قســـم العلـــوم السياسيـــة

المرجع :.....

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

التعاون الدولي في مجال الأمن البيئي

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

الشعبة : العلوم السياسية

من إعداد الطالب (ة) :

بن فطومة سعيدة

التخصص: تعـــاون دولي

تحت إشراف الـدكتور(ة) :

بوقــراص رقيـــة

أعضـاء لجنـــة المناقشـــة

اللقب و الاسم	الصفة
الدكتور(ة) : أبصـــير أحمد طالب	رئيسـا
الدكتور(ة) : بوقــراص رقيـــة	مشرفا مقررا
الدكتور(ة) :بلعـــــربي عـــلي	مناقشـا

السنة الجامعية : 2019-2020

نوقشت يوم :15 سبتمبر 2020

إهـــــــــداء

أهدي ثمرة جهدي :

الى والديا الكريمين حفظهما الله تعالى و أطلا في عمرهما و ادامهما سالمين

الى كل افراد أسرتي

الى روح جدي و جدتي رحمهما الله تعالى

الى كل اصدقائي و صديقاتي من كانوا برفقتي و مصاحبتي في المشوار الدراسي

الى كل من ساهم في تلقيني و لو حرفا في حياتي الدراسية

شكر و تقدير

أحمد الله عز و جل الذي بتوفيق منه و بفضل منه تمكنت من اتمام هذه المذكرة فله الحمد أولا و آخرا .

أتقـــدم بجزيل الشكر و العرفان إلى استاذتي الكريمة التي تفضلت بالإشراف على المـذكرة الأستاذة **بوقراص رقية** و على كل ما قدمته لي من وقت و جهد و توجيهات و معلومات ساهمت في اثراء موضوع دراستي فلها من الله اجرا و مني كل التقدير و العرفان حفظها الله و متعها بالصحة و العافية .

و ايضا تقديرا و اعترافا مني بالجميل اتقدم بالشكر الجزيل إلى كل اعضاء لجنة المناقشة و جميع أساتذة قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية بجامعة مستغانم الذين لم يألوا جهدا في مساعدتنا في مجال البحث العلمي .

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كل طلبة العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص تعاون دولي بجامعة مستغانم للحقوق و العلوم السياسية .

سعيدة

مقدمـة

يعتبر الأمـن البيئي من المفاهيم المعاصرة التي خلفتها مرحلة نهاية الحرب الباردة و حاز على اهتمام دولي بارز دفع بالمجتمع الدولي التكفل بالمشكلات التي تواجهه و تجلى ذلك بوضوح في تبوء موضوع البيئة مكانة مرموقة في أجندة الأعمال الدولية كعقد المؤتمرات و إبرام الاتفاقيات و البروتوكولات الدولية .

و قد أصبح من الثابت اليوم أن قضية البيئة هي موضوع إنساني يهم البشرية جمعاء و من الواضح أنه لا طاقة لدولة واحدة بمفردها مهما كانت قدرتها و إمكانياتها على مواجهة مشاكل البيئة وحدها بمعزل عن دولة أخرى ، الأمر الذي جعل التعاون الدولي أمرا حتميا لا مفر منه و اعتبر بمثابة الحل الوحيد لتحقيق الأمن البيئي و مواجهة المشاكل البيئية التي لا تقف الحدود السياسية أو الجغرافية أمام تأثيراتها السلبية المختلفة و ما دامت مشكلات البيئة ذات طبيعة عالمية فإن المبادرات إلى معالجتها ينبغي أن تتم على مستوى عالمي أيضا لأن القضية أخطر من ذلك بكثير فالتلوث لا يقتصر على حدود الدولة الواحدة بل في كثير من الأحيان يصبح التلوث عابرا للحدود لأكثر من دولة واحدة مثل التلوث الإشعاعي و الذري و التلوث بالنفايات الخطرة التي تعبر الحدود عن طريق نقلها عبر عدة دول و تحدث كوارث بيئية ضارة بالإنسان لذلك لابد من توافر جهود على المستوى الدولي لمعالجة المشاكل البيئية و تحقيق الأمن البيئي .

و قد لعبت العديد من الاستراتيجيات الدولية دورا بارزا و مهما في القضاء أو بمعنى أدق معالجة المشكلات البيئية من خلال تنسيق و تكثيف جهود الدول في مجال حماية البيئة كون التهديدات البيئية لا تعترف بالزمان و المكان و على هذا الأساس تم تصنيفها حسب أدبيات الأمن من بين التهديدات العابرة للأوطان باعتبارها من أخطر مشاكل العصر التي تحتاج إلى اهتمام خاص و مستمر لزيادة الوعي لدى الشعوب و دعم الجهود الدولية للحفاظ على الأمن البيئي .

و من أهم الأسباب العميقـة لتدهـور حقوق الإنســان و الأمن الإنساني عدم التوازن الايكولوجي و تدهور الموارد ، فبدون استقرار ايكولوجي لا يمكن أن ينعم الناس بالأمن فالإنسان مثلما يحتاج إلى عناصر البقاء يحتاج إلى الشعور بالأمن لكي تستمر حياته .

أهمية الموضوع :

01/ الأهمية العملية :

- ✓ نظرا لأهمية البيئة بمختلف عناصرها و باعتبارها الوسط الذي يعيش فيه الإنسان و كل الكائنات الحية و بالنظر لخطورة التعدي على البيئة و لتزايد حجم المهددات و الملوثات البيئية على الأمن الإنساني و لكون الدول منفردة لا تستطيع تحقيق أمنها البيئي بالنظر لجسامة الجرائم الماسة بالبيئـة و لكون إمكانيات الدول محدودة جدا لمواجهة التدهور البيئي و الضرر البيئي متنقل بين حدود الدول فان موضوع التعاون الدولي من اجل تحقيق الأمن البيئي أمر لازم لا مفر منه .
- ✓ تتمحور الدراسة حول مفهوم أساسي في العلاقات الدولية بصفة عامة و الدراسات الأمنية بصفة خاصة و هو ما يعرف بالأمن البيئي الذي ارتبط بتصاعد التهديدات البيئية على كافة المستويات و التي أصبحت تشكل خطرا على الوسط الطبيعي للإنسان مما دفع الباحثين إلى ضرورة إيلاء أهمية قصوى لهذا القطاع الأمني و صبحت ثنائية متغيري " الأمن و البيئة " من ضمن اهتمامات الدول في السنوات الأخيرة .
- ✓ موضوع التعاون الدولي في مجال الأمن البيئي يلقى بضلاله على المستوى الدولي لأن المجتمع الدولي يعيش الآن على هاجس الخوف من التدمير المتعمد للبيئة نتيجة التدهور البيئي الذي نتج عن النزاعات المسلحة بسبب الاستخدام المفرط للأسلحة المحظورة دوليا ، حيث مزقت أبناء الأمة الواحدة بالنظر إلى ما تمثله من تأثير سلبي على حياة الإنســان كتغييرات المناخ و تهديدات الثروة البحـرية و البرية مما قد ينعكس

سلبا على حياة الإنسان ، و هو ما يدفع الى ضرورة العمل للتحرر من الضغوطات التي تتعرض لها البيئة .

02/ الأهمية العلمية :

- ✓ جاء موضوع هذه الدراسة لإلقاء الضوء على المشكلات و القضايا البيئية و دمجها بالدراسات الأمنية مع التركيز على الاستراتيجيات و الجهود الدولية لتحقيق الأمن البيئي مع فحص مختلف المضامين النظرية و المفاهيمية المتعلقة بالأمن البيئي ضمن النقاشات الدائرة في دراسات الأمن الدولي حول إعادة صوغ و تنقيح مفهوم الأمن مع عرض مختلف الصعوبات التي تواجه التعاون الدولي في مجال الأمن البيئي .
- ✓ محاولـة تقريب مسألة البيئة من مختلف الأطر النظرية ضمن دراسات الأمن الدولي .
- ✓ إبراز خطورة التهـديدات البيئيـة التي يفرضها التغير البيـئي على الأمن الإنسـاني للأفـراد و الدول .
- ✓ الكشف عن مظاهر و أسباب التغيرات البيئية .
- ✓ دراسة بعض الاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق الأمن البيئي الدولي مع إبراز أهم الصعوبات التي تعترض التعاون الدولي في هذا المجال .

أهداف الموضوع :

يهدف دراسة موضوع التعاون الدولي في مجال الأمن البيئي الى ابراز اهم النقـاط و المتمثلة فيما يلي :

- ✓ توضيح الإطار المفاهيمي للتعاون الدولي و الأمن البيئي .
- ✓ دراسة أهم النظريات المفسرة للتعاون الدولي و الأمن البيئي.
- ✓ فحص مختلف المضامين النظرية و المفاهمية المتعلقة بالتعاون الدولي مع عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالأمن البيئي و المشكلات البيئية .

مبررات اختيار الموضوع :

تتنوع أسباب اختيار موضوع الدراسة بين المبررات الشخصية و الموضوعية .

01/ المبررات الشخصية :

- ✓ الاهتمـام الشخصي بموضوع الأمن البيئي نظرا لحيويته و قدرته على إمداد الباحث في مجـاله و منحه المزيد من زوايا الرؤيا و التحليل .
- ✓ الرغبة الشخصية في مسايرة و مواكبة التطورات الحاصلة على المستوى الدولي و النقاشات التي تدور في أروقة الجامعات الأجنبية و في مخابر البحث العلمي و التي تركز على موضوع الأمن البيئي باعتباره يندرج ضمن الدراسات الأمنية و التي تعتبر حقل من حقول العلاقات الدولية .

02/ المبررات الموضوعية :

- ✓ محاولة فهم علاقة البيئة بالأمن و ابراز النقاشات التي أثارها الأمن البيئي على مستوى الدراسات الامنية .
- ✓ الرغبة في انجاز بحث حول موضوع التعاون الدولي في مجال الأمن البيئي من خلال عرض اهم الكتابات ، المقاربات و الطروحات النظرية في هذا الحقل.

أدبيات الدراسة :

تتطلب أي دراسة بحثية إجراء عملية مسح للدراسات العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة الأمر الذي يساهم في تقديم تصور سليم للباحث حول موضوعه و من أهم الدراسات التي لها علاقة بموضوع التعاون الدولي في مجال الأمن البيئي نذكر :

01/ دراسة للباحثان ابراهيم محمد التوام ابراهيم و احمد حمد ابراهيم الفايق بعنوان " **ابعاد مفهوم الأمن البيئي و مستوياته في الدراسات البيئية** " تهدف الدراسة الى التعرف على مفهوم الأمن البيئي و تحليل و دراسة عينات من تعريفاته و مناقشة مستوياته و عرض بعض من نماذجه و خلصت الدراسة الى ان الأمن البيئي هو محور نجاح و تحقيق مستويات أخرى من الأمن و أعلاها الأمن القومي ، الغدائي و الاجتماعي .

02/ دراسة للباحث لطالي مراد بعنوان" **الأمن البيئي و استراتيجيات ترقيته** " في مجلة الفكر القانوني و السياسي العدد الثالث ، حيث ركز في دراسته على الأمن البيئي من منظور انساني للوصول الى حالة من الطمأنينة و القدرة على ممارسة الخيارات المختلفة من خلال العيش في ظروف بيئية ملائمة ، فالأمن البيئي يركز على معالجة التدهور البيئي من جذوره ، و ذلك بخفض وثيرة مساهمة الانسان في هذا التدهور مع ضرورة انتهاج سياسات بيئية و استراتيجيات اساسية تتعامل مع اسباب و دوافع اهم التهديدات البيئية و تعمل على احتواء من التدهور البيئي و ضرورة الحد من أثاره .

الى جانب الدراستين السابقتين هناك العديد من الدراسات الأكاديمية التي تناولت هذا الموضوع و منها مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية فرع الدراسات الاستراتيجية و الامنية للطالبة بوسطيلة سمرة بعنوان " **الامن البيئي** " سنة 2013 ، و مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات استراتيجية للطالبتين أمال عبد اللطيف و نوال رمضاني بعنوان " **التعاون الدولي في مجال مكافحة التغييرات المناخية – الاتحاد الاوروبي نموذجا** " سنة 2017 .

و رغم كل هذا التنوع في الطرح و الثراء الذي تميزت به إلا انها أغفلت دراسة الجهود الدولية في مواجهة التهديدات الجديدة التي تتعرض لها البيئة الطبيعية ، من أجل ذلك تحاول هذه الدراسة التطرق إلى مختلف أشكال و أطر التعاون التي تدور حول تحقيق الأمن البيئي في

جميع مستوياته ، مع التطرق إلى الصعوبات التي تحول دون تحققه ، و الاستراتيجيات الكفيلة بترقيته.

الإطار المنهجي المعتمد في الدراسة :

في سبيل الإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المناهج التالية :

01/ المنهج التاريخي : من أجل إلقاء الضوء على مختلف مراحل تطور القضايا البيئية خلال مراحل مختلفة على المستويين العلمي و الأكاديمي .

02/ تحليل المضمون : لتحليل بعض الوثائق الصادرة عن مراكز الأبحاث و المؤتمرات و اللقاءات الدولية الخاصة بحماية البيئة و الأمن البيئي .

03/ اقتراب تحليل النظم : وفقا لاقتراب تحليل النظم فان المجتمعات و الجماعات تميل الى ان تكون كيانات مستمرة نسبيا تعمل في اطار بيئة اشمل و لهذه الكيانات حدود مميزة تفصلها عن بيئتها فضلا عن أن كل منهما يميل الى الحفاظ على ذاته من خلال مجموعة من العمليات المختلفة ، خاصة عندما يتعرض للاضطراب سواء من داخل أو من خارج حدوده مع بيئته الاوسع ، لهذا تم الاعتماد في هذه الدراسة على هذا الاقتراب ليكون محور عملية تحليل مختلف التشريعات الوطنية و الدولية في مجال حماية البيئة مع عرض أهم المدخلات الداخلية و الخارجية لتحقيق الامن البيئى .

إشكالية الدراسة :

أضحت البيئة من أهم القضايا المعاصرة التي تحضى باهتمام كبير على المستويين الدولي و المحلي و أدت مشكلاتها المختلفة كالتغيرات المناخية و ارتفاع الاحتباس الحراري المتسارع و التحديات التي تفرضها المتغيرات البيئية و التي أخذت الطابع العالمي إلى ضرورة تفعيل

التعاون الدولي لتحقيق الأمن البيئي و البحث عن استراتيجيات موحدة و متجددة تتماشى مع حماية البيئة و المحافظة عليها و على هذا الأساس يمكن طرح الإشكالية التالية :

إلى أي مدى ساهم التعاون الدولي في تفعيل الاستراتيجيات الرامية الى تحقيق الأمن البيئي ؟

و تحيل الإشكالية الرئيسية إلى البحث في العديد من جـوانب الموضوع و التي تثير الأسئلة الفرعيـــة التالية :

01/ ما المقصود بالتعاون الدولي و الأمن البيئي و ماهي الأطر النظرية المفسرة لهما ؟

02/ فيما تتمثل أهم المشكلات البيئية المطروحة على المستوى الدولي و المهددة للأمـن البيئي ؟

03/ لماذا التعاون الدولي في مجال تحقيق الأمن البيئي ؟

04/ ما هي أهم المبادرات الدولية الرامية لتحقيق الأمن البيئي ؟

05/ ما هي أهم الصعوبات التي تواجه التعاون الدولي في مجال تحقيق الأمن البيئي، و ماهي استراتيجيات ترقيته ؟

الفرضيات:

لمعالجة الموضوع تم صياغة الفرضيتين التاليتين :

01/ كلما كان هناك تعاون دولي في مجال الحفاظ على البيئة كلما ساهم ذلك في تحقيق الأمن البيئي .

02/ يظهر دور التعاون الدولي في مجال تحقيق الأمن البيئي من خلال تفعيل الاستراتيجيات الموحدة التي تلزم هذه الدول و تقاسم مسؤولياتها .

خطـــة الدراســـة :

تقوم هذه الدراسة على ثلاثة فصول تضمن الفصل الأول الإطار النظري للدراسة تم التطرق فيه إلى الإطار المفاهيمي و النظري للتعاون الدولي و الأمن البيئي حيث تناول المبحث الأول ماهية التعاون الدولي بالتركيز على تعريفه و أهميته و أهم النظريات المفسرة له و في المبحث الثاني تم التطرق إلى ماهية الأمن البيئي بالتركيز على تعريف الأمن بصفة عامة و تطور مفهوم الأمن و انتقاله إلى الأمن البيئي و أهم النظريات المفسرة للأمن البيئي.

أما الفصل الثاني فتضمن حتمية التعاون الدولي كآلية لتحقيق الأمن البيئي و تم تقسيمه إلى مبحثين تم التطرق في المبحث الأول إلى التهديدات البيئية و تأثيرها على الأمن و الاستقرار الدولي بعرض هذه التهديدات و تأثيرها على الأمن الدولي و تناول المبحث الثاني حتمية التعاون الدولي لمواجهة التغيرات المناخية المهددة للأمن البيئي مع عرض الجهود الدولية لمواجهة التهديدات البيئية و أهم المبادئ التي قررها المجتمع الدولي في مجال حماية البيئة .

و يتناول الفصل الثالث أهـم الصعـوبات التي تواجـه التعاون الدولي في مجـال تحقيق الأمـن البيئي و متطلبات أو استراتيجيات ترقيته حيث تم تقسيمه إلى مبحثين تناولت في المبحث الأول أهم الصعوبات التي تواجه مجـال تحقيـق الأمن البيئي من تبـاين المواقـف الدوليـة مـن حمايـة البيئـة و الصعوبات الاقتصادية و كذا نقص الوعي البيئي و تطرقت في المبحث الثاني إلى متطلبات ترقية الأمن البيئي حيث تناولت أهم الاستراتيجيات التي تناولت ترقية الأمن البيئي و المتمثلة في الاستراتيجيات الاستباقية و استراتيجية الحماية و الوقاية و الرشادة البيئية .

الفصـــــل الأول:

الإطـــــار المفاهيمي و النظــري

للتعـــــاون الدولي و الأمن البيئي

الفصل الاول : الإطار المفاهيمي و النظري للتعاون الدولي و الأمن البيئي

تعد الدراسات الأمنية من أهم الحقول الأكاديمية في العلاقات الدولية خاصة بعد بروز تهديدات أمنية جديدة مبهمة المصادر مثل الهجرة غير الشرعية ، الأمراض الوبائية ، التدهور البيئي و قضايا تغيير المناخ...الخ ، و في حقيقة الأمر يعتبر الأمن البيئي من المفاهيم الجديدة عززته الإجراءات و التدابير الدولية حول ضرورة خلق استراتيجيات و آليات دولية لمواجهة التدهـور البيئي فضلا عن جهـــود بعض الباحثين في مجـــال الدراسات الأمنية بقضـــايا التدهور البيئي و تغير المناخ .

و أصبح من الضرورة الاهتمام بقضية البيئة باعتبارها موضوع يرتبط و بشكل مباشر على الإنسانية جمعاء و ثبت عمليا انه لا يمكن لدولة واحدة بمفردها مهما كانت قدرتها على مواجهة التهديدات البيئية الأمر الذي جعل من التعاون الدولي الحل الوحيد لهذه التهديدات التي تتعدى الحدود الجغرافية للدولة و تمس تأثيراتها السلبية العديد من المجالات لا سيما الأمن الصحي و الغذائي و غيرها .

لهذا ستتناول الدراسة في الفصل الاول مبحثين تطرقت في المبحث الاول ماهية التعاون الدولي و في المبحث الثاني أهم النظريات المفسرة للتعاون الدولي و في المبحث الثاني ماهية الأمن البيئي و أهميته .

المبحث الأول : ماهية التعاون الدولي

أصبح التعاون الدولي حتمية ملحة لجميع دول العالم و المنظمات الدولية بل أصبح ضرورة نظرا للآثار الإيجابية المترتبة عليه حيث بموجبه يتم وصول جميع أطراف المجتمع الدولي لإيجاد حلول للمشكلات الشاملة لمختلف المجالات خاصة في ظل التهديدات الأمنية الجديدة و التي لم تعد بمقدور دولة واحدة مواجهتها و أصبح الأمن البيئي من القضايا المعاصرة في العلاقات الدولية يجمع بين مفهوم الأمن و البيئة .

المطلب الأول : تعريف التعاون الدولي

تجتمع مختلف الدراسات المهتمة بموضوع التعاون الدولي على أن مفهوم التعاون الدولي ارتبط بالظروف المتعلقة بتصفية الاستعمار القديم الذي خضعت له معظم الدول المسماة حاليا بالدول النامية و كذا معطيات الحرب الباردة التي نشأت بين الكتلتين الشرقية و الغربية و التي أعادت ترتيب العلاقات الدولية مستعملة التعاون كأحد الأساليب لتحقيق أهداف استراتيجية لكل كتلة .

هناك اختلاف حول وضع تعريف جامع مانع للتعاون الدولي و هذا لاتساع المجال الذي قـد يشمله و تعدد الصور التي يمكن أن يتخذها التعاون الدولي و التي لا يمكن حصرها فضلا عن وسائلها المتجددة التي جعلت من ظاهرة التعاون الدولي متغيرة و متطورة بشكل دائم [1] .

التعاون الدولي مصطلح يطلق على الجهود المبذولة بين دول العالم من أجل تحقيق مصلحة الدول المتعـاونة و في سبيل تحقيق السلم و الأمن الدوليين و مواجهة التحـديات السياسيـــة و الاجتماعية و الاقتصادية و الأمنية ، و هو أيضا تحرك للأطراف الدولية المعنية به ، فهذا الشعور الجماعي يفترض ضمنيا وجود استعداد و إرادة و رغبة و قدرة من الفاعلين بشكل جدي و منسجم يسهل التدخل في الحياة الاقتصادية للدول المرتبطة بهذا التعاون و لعل هذه المبادرات المتعددة الأطراف أو الثنائية تضمن تحقيق حقوق متساوية لكل الاطراف [2].

[1] علاء الدين شحاتة ، ***التعاون الدولي لمكافحة الجريمة*** ، دراسة للاستراتيجية الوطنية للتعاون الدولي لمكافحة المخدرات (القاهرة : دار النهضة للنشر و التوزيع ، ط1، 2000) ، ص8 .

[2] موقع الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، ***التعاون الدولي و هيئاته*** ، في : https://www.politics-dz.com/7-giz-jaica-usaid/ (17 فيفري 2020) .

يعرفه الأستاذ **جون توسكوز JEAN TOUSCOZ** " التعـاون الدولي نشاط يقوم به عضوين دوليين دولـة بصفـة أساسية لتحقيق أهـداف مشتـركة عـن طـريق وسـائل معين يستلـزم استقـرار معيـن و يتطلب أحيانا خلق مؤسسة دولية " [1].

انطلاقا من المفاهيـم السابقـة يمكـن تعـريف التعـاون الـدولي بأنه مجمـوعة من التفاعـلات و الاتصالات في المجالات المختلفة ، تسمح بالبناء و تحقيق التقدم و تعظيم درجة الأمن بين عدة أطـراف ليس بالضـرورة متقاربين من الناحيـة الجغرافيـة و الاثنية [2] أو هـو التعـاون و التنسيـق و التشارك في مجالات متعددة كالاقتصاد و السياسية و الأمن و الثقافة إذن فالتعاون عبارة عن سياسة وفاق و تبادل و مشاركة بين أطراف و أهداف .

و كتعريف إجرائي التعـاون الدولي هـو آلية تسعى لتوطيد العلاقـات بين الدول لتوفير احتيـاجاتها و تحقيق أهدافها و لا يؤدي إلى نقل صنع القرار إلى مؤسسات التعاون ، و قد يكون في مجالات محددة و يحدد باتفاق بن الدول المتفاوتة [3].

و لتحديد مفهوم التعاون الدولي لابد من استعراض المفاهيـم ذات الصلـة بمفهـوم التعـاون الدولي و التي قد تكون مشتركة في بعض العناصر مع هذا المفهوم و يمكن اختصارها فيما يلي :

01/ التكـــــــامل :

يعرف **كارل دويتش Karl Deutsch** التكامل بأنه الحالة التي تمتلك فيها جماعة معينة تعيش في منطقة معينة شعورا كافيا بالجماعية و تماثلا في مؤسساتها الاجتماعية و سلوكها

---

[1] رضا لهميسي ، ***مبدأ التعاون الدولي في القانون الدولي المعاصر*** ، دراسة لنيل شهادة الماجيستر في القانون الدولي و العلاقات الدولية (جامعة الجزائر : معهد العلوم القانونية و الادارية ، 1992) ، ص 08 .

[2] كريم عبد الرحيم ، ***التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي ، العولمة و التكتلات الاقليمية البديلة*** (القاهرة : مكتبة مدبولي ، 2002)، ص 45 .

[3] الدكتور سمير جسام راضي ، ***مفهوم التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية*** ، في: https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=65657 (2020/02/20) .

الاجتماعي إلى درجة تتمكن فيها هذه الجماعات من التطور بشكل سلمي أي حالة يحل فيها أفراد مجتمع واحد خلافاتهم سلميا بدون اللجوء الى العنف " .

و يعــرفه **ليـون ليندنبيرغ Leon Lindenderg** بأنه "العمليـة التي تجد الدول نفسها راغبة أو عــاجزة عن إدارة شؤونها الخارجية أو الداخلية الرئيسية باستقلالية عن بعضها البعض ".

02/ الشـراكـــــــة :

عرفها **جان توسكور** " هي عبارة عن تنظيم أو اتفاق بين بلدين أو أكثر في مجال أو مجالات تتعدد بغرض تحقيق أهداف محددة ليست بالضرورة مشتركة ، و هي وسيلة لتقريب سياسات الأطراف بما يسمح لها بالدخول في مسار تكاملي ".

فالشراكة مثل ما يعبر عنها مدلولها اللفظي هي نظام مشاركة بين الأطراف في ميادين محددة بهدف الحصول على منافع مشتركة ، قد تكون في شكل تعاون سياسي أو في شكل مساعدات اقتصادية أو تقنية أو مالية أما خصوصيات هذا المفهوم فتتمثل أساسا في وجود الأجهـزة الدائمـة و المصالح المشتركة [1] .

03/ الاعتماد المتبادل :

يقصد به أن العناصر المتبادلة متصلة ببعضها البعض بحيث أنه إذا حدث شيء ما لعنصر فاعل واحد على الأقل في ظرف واحد على الأقل في مكان واحد على الأقل فإنه سيؤثر على جميع الفاعلين فهو يشير إلى مجموعة من التفاعلات فيما بين الدول و ذلك على مستوى عال يؤدي إلى ربط الدول فيما بينها بعملية مستمرة للمواءمة الحساسة لتصرفات كل واحدة منها مقيدة في ذلك بالسلوك الاجتماعي و السياسي و كذا التوجهات الثقافية لسكانها ،أما خصوصيات هذا المفهوم قضية الأهداف المشتركة ، كما أنه يؤدي إلى خلق مؤسسات دائمة و لا يؤدي إلى خلق شخصية قانونية .

[1] ت. حكيمي ، **ملتقى العلاقات الاورو – مغاربية** ، في: https://www.academia.edu/ (2020/02/20).

04/ الانتشار و التعميم :

يعني تطور التعاون الدولي في حقل واحد يؤدي إلى خلق التعاون في مجالات أخرى إذ أن التعاون في هذا الحقل كان ناتجا عن شعور بالحاجة إلى هذا التعاون و لكن إقامة التعاون سيؤدي إلى خلق حاجات جديدة و بالتالي الدفع نحو التعاون في مجالات أخرى ، هذه النشاطات عند انتشارها ستساهم في توجيه النشاطات الدولية و تدعيم الاتجاه نحو خلق سلام عالمي إذ أن انتشار التعاون الدولي بشكل كبير في المجالات الفنية سيؤدي إلى تمكن هذا التعاون من تجاوز ضرورة التعاون السياسي لإقامة التكامل [1] .

المطلب الثاني : أهداف التعاون الدولي

من أهم الأهداف التي يرمي إليها التعاون الدولي منذ نشأته هو تحقيق السلم و الأمن الدولي و ذلك لأن الأسباب الرئيسية التي دفعت الدول إلى تفعيل التعاون هو معاناتها من الحروب و الصراعات التي دامت سنين لذا يوصف السلم الدولي هو من أولى أولويات هذا التعاون فمتى ما تحقق السلم العالمي ستتحقق تبعا لذلك كافة الأهداف الأخرى التي يرمي إليها التعاون بمختلف أشكاله [2].

فأمن الدولة المنفردة و أمن جماعة الدول تتحدد من خلال التعاون الدولي لذلك فأمن الدولة المنفردة يزيد بزيادة أمن الدول جميعا .

فالغرض الأساسي من التعاون الدولي هو السبيل لتحقيق السلم و الأمن لجميع الدول فبدون تضافر الجهود لن تحقق أي من الدول السلم و الأمن التي ترغب فيه و برغم اعتزاز الدول بسيادتها فهي لا تستطيع تجاهل وجود الدول الأخرى ، و الحياة المشتركة في المجتمع الدولي

[1] عبد الله مصباح زايد ، ***السياسة الدولية*** (بيروت : دار الرواد ، 2002)، ص 167 .

[2] محمد مؤنس محب الدين ، ***الجرائم الانسانية في نظام المحكمة الجنائية*** (الرياض : مطابع جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، ط 01 ، 2010)، ص 15.

فرضت ضرورة التعاون بين أجزائه من كافة الميادين لإرساء دعائم السلم الدولي و القضاء على الصور المختلفة لاستخدام القوة .

كما يعتبر إنماء العلاقات الودية بين الدول من أهم الأهداف التي يسعى التعاون الدولي لتحقيقها حيث يتوجب على الدول دون النظر إلى طبيعة أنظمتها أن تتعاون مع بعضها في شتى الميادين في مجال العلاقات الدولية و في مختلف الميادين الاقتصادية ، الاجتماعية الثقافية و البيئية و غيرها من المجلات الأخرى.

و يهدف التعاون الدولي إلى تسهيل و تسريع عملية التنمية و استغلال الإمكانيات الطبيعية و الاقتصادية للدول المتعاونة ففي ظل العولمة الاقتصادية لا تستطيع الدول المنفردة المحافظة على مكانتها و حصتها الاقتصادية في الأسواق العالمية بسبب تصاعد المنافسة الدولية و ما يجعلها تتبنى خيارات تعاونية مثل بناء تكتلات إقليمية مشتركة بهدف مواجهة مشتركة للمنافسة الأجنبية و تكوين قوة اقتصادية مشتركة [1].

و يهدف أيضا إلى احتواء الأزمات و الاضطرابات و التوترات بين الدول ، حيث عادة ما تلجأ الدول للتقارب و التعاون فيما بينها حول المسائل محل الخلاف بسبب تخوفها من إمكانية تحول تلك الخلافات سواء السياسية ، الاقتصادية أو التاريخية لحرب بينها ، و بالتالي تعتمد النهج التعاوني بدل النهج الصراعي لفض تلك المشاكل ، فقد أظهرت التجارب التاريخية في العديد من المناسبات تقارب بين دولتين متنافستين حول مجال سياسي أو اقتصادي معين يكاد يتحول لحرب بينها و من جهة أخرى يمكن التعاون الدولي من دفع الخطر الأجنبي و مواجهته بشكل جماعي و إذ كثيرا ما تقوم الدول بتبني سياسات أمنية مشتركة بهدف مواجهة التهديدات الخارجية المشتركة مثل التقارب التعاوني بين دول الخليج التي أحست بوجود خطر أجنبي

[1] امال عبد اللطيف و نوال رمضاني ، ***التعاون الدولي في مكافحة التغيرات المناخية – الاتحاد الأوروبي نموذجا*** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية (جامعة العربي تبسي تبسة : كلية الحقوق و العلوم السياسية 2016 – 2017) ، ص 13.

عليها و المتمثل خاصة في الدول الإيرانية التي تملك طموحات الزعامة على منطقة الخليج و الشرق الأوسط و هو ما دفع المماليك الخليجية لتأسيس كيان تعاوني في مجلس التعاون الخليجي [1] .

المطلب الثالث : أهم النظريات المفسرة للتعاون الدولي

على الرغم من اعتقاد العديد من الكتاب بأن الصراع لا التعاون هو الأبرز في العلاقات الدولية يبدو أن حقيقة الأمر هو أن التعاون و الصراع يشكلان طرفا الميزان في العلاقات الدولية أي أن التعاون الدولي جزء أساسي في حقل العلاقات الدولية و أصبحت أهميته تزداد يوما بعد يوم في الجوانب النظرية و التطبيقية ، و لحاجتنا الدائمة إلى اختبار جملة من الأنساق الفكرية لتحليل توجه حقل العلاقات الدولية حيال الظواهر الدولية يفضل الباحث التطرق إلى رؤى وكيفية تحليل أهم المدارس الفكرية للعلاقات الدولية حيال التعاون الدولي وصولا إلى المحاولات الجارية لإيجـاد فرضيات عملية و قابلة للتطبيق بخصوص عملية التعاون الدولي ، فهناك ثلاث مدارس رئيسية في العلاقات الدولية تناولت التعاون الدولي بالتفصيل و طورت كيفية معالجتها له ولحد الآن تجري تطوير رؤيتها بصورة مختلفة و بالتالي هي المداخل الأكثر تأثيرا في التنظير عن التعاون الدولي في حقل العلاقات الدولية[2].

01/ النظرية الواقعيـــــة

هناك رؤى مختلفة ضمن المدرسة الواقعية للتعاون الدولي ، حيث شهدت هذه المدرسة تطورات عديدة بتغيير الظروف الدولية ، فهناك واقعيون تقليديون و واقعيون جدد و غيرهم .

[1] غلام الله مشوك ، ***التعاون الجزائري الامريكي في مكافحة الارهاب 2001 ، 2015*** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية (جامعة محمد خيضر بسكرة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2015-2016) ص 11.

[2] سمير جسام راضي، ***مرجع سابق***.

فالواقعيون التقليديون يعتقدون أن الدولة مثلها مثل البشر تمتلك رغبة فطرية في السيطرة على الآخرين و هو ما يقودها نحو التصادم و الحروب ، و إذا كانت المشاعر الأنانية متأصلة فالصراع أمرا لا مفر منه ، هذا هو المفهوم التقليدي للمعضلة التي تجعل التعاون اقل احتمالا.

بالمقابل ، تغفل النظرية الواقعية الجديدة أو البنيوية الطبيعة البشرية و تركز على فوضوية النظام الدولي ، حيث ترى أن التعاون بين الدول متوقع و قائم و لكن هذا التعاون له حدود فهو مقيد بمنطق التعاون الأمني المسيطر و أن الدول هي أطراف فاعلة ممتلكة لقوى غير متكافئة و أن الدافع لسلوك الدول هو المصلحة الذاتية ، حيث ترى الواقعية الجديدة إيجاد مساحات تكون فيها المصالح القومية متجانسة و اعتبارها أساسا للتعاون فإنها ترجح عدم اذغان الدول و لجوئها إلى الغش فيما يتعلق بمصالحها القومية خاصة في السياسات الأمنية .

و بناء على ما سبق يمكن القول بان المدرسة الواقعية تطغى عليها النظرة التشاؤمية إلى حد كبير بشان التعاون الدولي طويل الأمد حيث أن أسبابا من قبيل رؤية الدول لمكاسبها و مقارنتها بمكاسب الآخرين و الشكوك المتبادلة و الخوف من الغش و الانحراف و الاهتمام بالمصلحة الخاصة للدول في ظل الفوضى تشكل في رؤيتهم عقبات جديدة تعتري عملية التعاون الدولي [1] .

02/ المدرسة الليبرالية

من أهم الفرضيات التي تقوم عليها الليبرالية الجديدة أن الأفراد و الدول بناء على العقلانية يمتلكون القدرة على حل مشاكلهم من خلال العمل الجماعي فالتعاون الدولي يكون من أجل الاستفادة المتبادلة و هو مرغوب و ممكن في الوقت نفسه ، و هناك دور للفاعلين الآخرين من غير الدول ، فضلا عن تركيز الليبرالية الجديدة على السلام الديمقراطي و المكاسب النسبية في

[1] ***المرجع نفسه*** .

مقابل المكاسب المطلقة و تؤكد على قيام الدول تشكيل أنظمة دولية فعالة للحصول على مكاسب مشتركة و لتكون وسيلة فعالة للتعاون الدولي [1].

و قدم الليبراليون الجدد الشفافية و الوضوح في صناعة القرار الخارجي و تغليب المظاهر التعاونية على المظاهر الصراعية .

و اتخذت الليبرالية المؤسساتية الجديدة موقف أكثر ايجابية من الواقعية الجديدة نحو التعاون الدولي و تركز على مصالح الـدول في المجـالات الاقتصادية و البيئية على الرغم من المسائل العسكرية و الأمنية التي لم يتم تجاهلها .

و على ضوء ما سبق تبين أن النظرية الليبرالية بجميع تياراتها طغى عليها النزعة التعاونية بشكل يتجاوز الاتجاهات الواقعية الجديدة ، و لديها نظرة تفاؤلية بشأن التعاون الدولي و تحدد آليات مهمة لتسهيل عملية التعاون الدولي كما توضح جملة عقبات تعتري هذه العملية و لكن بشكل عام تصطدم بعض الأفكار الليبرالية بالواقع مما يدفعها إلى تكييف أكثر لفرضياتها و نظرياتها مع الواقع و تساهم هذه النظريات في ازدياد عمليات التعاون الدولي [2] .

03/ المدرسة البنائية

تركز النظرية البنائية على تأثير الأفكار ، حيث يرى البنائيون أن المصلحة و الهوية تتفاعل عبر عمليات إجتماعية تاريخية و تؤكد على أن الفوضى لا تعني حتمية الدفع بسلوك الدولة في إتجاه محدد و ما هي في نهاية الأمر إلا ما تصنعه الدول منها و بالتالي لا علاقة للتعاون الدولي بغياب السلطة المركزية بقدر ما هو حالة مرتبطة بنوعية الثقافة السائدة في المنظومة [3] .

---

[1] أنور محمد فرج ، ***نظرية الواقعية في العلاقات الدولية*** ، دراسة نقدية مقارنة في ضوء لنظريات المعاصرة (السليمانية مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ، ط 01 ، 2007) ، ص 404 .

[2] جسام راضي، ***مرجع سابق*** .

[3] ***المرجع نفسه*** .

فالبنائية لديها أفكار و بالتالي تأثيرات معينة بشان التعاون الدولي يمكن إيجازها كالاتي :

01/ التأثير الثقـــافي و المؤسسي ينعكس على مكونات بيئة الدول .

02/ الغموض و الشك المتبادل ينبغي أن يعامل كمتغير و ليس كثابت .

03/ أوجدت البنائية آلية لتحليل سياسات و سلوك الدول تشترك فيها الدول الصناعية الكبرى و الدول النامية ،حيث أن تحليل الهويات و أثر الثقافة و الفهم الجماعي المشترك في مصالح و أفضليات الدول لا تتطلب بالضرورة حد أدنى من التنمية أو توفر حد أدنى من التجانس الإقتصادي .

04/ إعادة الثقافة و السياسة المحلية للعلاقات الدولية ، فهوية الدولة في السياسة العالمية هي جزئيا نتاج للممارسات الإجتماعية التي تشكل الهوية محليا ، لذلك فان سياسة الهوية المحلية لها تأثير مباشر في مصالح الدولة و أفعالها الخارجية [1] .

انطلاقا مما سبق يمكن تلخيص أهم الفرضيات للمدارس الثلاث في العلاقات الدولية حول التعاون الدولي فالواقعية القائمة على القول بأن التعاون هو المفروض من قبل الأقوياء و أحيانا من قبل المؤسسات و تتصرف الدول بعقلانية لتعظيم المنفعة على أساس الاهتمام بالمكاسب النسبية ، أما الليبرالية الجديدة القائمة على أساس المصلحة تؤكد أن التعاون الدولي هو دالة للمصالح العقلانية لكل المؤسسات اللاعبين على الاهتمام بالمكاسب المطلقة أو المصالح المشتركة ، أما النظرية البنائية القائمة على المعرفة تقول أن المعرفة و المؤسسات تتضافران لخلق تفاهم مشترك للأدوار و الهويات التي تشكل السلوك أو تعيق أو تعزز التعاون[2].

[1] جسام راضي ، ***المرجع نفسه*** .

[2] Hasenclever Andreas And Peter Mayer And Volker Rittberger , ***Theories Of International Regimes*** (Cambridge University Press 1997) .

المبحث الثاني : ماهية الأمن البيئي

أصبحت الكوارث البيئية سواء الطبيعية مثل السيول الجارفة ، أو حرائق الغابات أو الكوارث البيئية من صنع الإنسان مثل تلوث الهواء و المياه و إرتفاع درجة حرارة الأرض باختلاف أنواعها من أهم المصادر تهديدا للأمن الإنساني خاصة الأمن الصحي أو الغذائي و حتى الأمن الشخصي للإنسان .

و قد جاء في تقرير التنمية الإنسانية التابع للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة الصادر سنة 1994 ذكر سبعة محاور لتحديد مفهوم الأمن الإنساني و هي : الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي الأمن البيئي ، الأمن الشخصي ، الأمن السياسي ، و قد عرف الأمن البيئي بأنه حماية الإنسان من الكوارث الطبيعية و الحفاظ على البيئة من استدمار الإنسان .

و قبل التطرق إلى مفهوم الأمن البيئي لا بد من الإشارة إلى تطور مفهوم الأمن بصفة عامة و كيف تطور إلى مفهوم الأمن البيئي و من تم التطرق إلى ماهية الأمن البيئي بصفة خاصة .

المطلب الأول : تطور مفهوم الأمن

يتميز مفهوم الأمن على غرار أغلب المفاهيم في حقل العلاقات الدولية بغموضه و غياب الإجماع بين المختصين حول معناه حيث يشير إلى " التحرر من فقدان شيء أو الإضرار بشيء ضروري للبقاء و الرفاهة " و يمكن أن يجد هذا التعريف تطبيقا واسعا أو ضيقا حسب المواضيع التي يراد أمننتها و حسب عناصر النظام الاجتماعي المعني بالأمن[1] .

و قد عرفه **باري بوزان Barry Buzan** " العمل على التحرر من التهديد " ، و الذي اعتبره الأستاذ عبد النور بن عنتر تبسيطا لتعريف **ارنولد ولفرز Arnold Wolfers** (المدرسة

[1] بوسطيلة سمرة ، ***الأمن البيئي ، مقاربة الأمن الإنساني*** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية (جامعة الجزائر 03 : كلية العلوم السياسية و الاعلام ، 2012-2013) ، ص 11.

الواقعية) و الذي اعتبر من أقـدم التعاريف للأمن و الذي نال إجماع بين الدارسين ، حيث يبدو واضحا بأن بوزان يستند في تحليله لاسيما فيما يتعلق بالجانب الموضوعي و الذاتي و مسألة القيم على ما كتبه ولفرز كما أنه يعتبر مقاربة ولفرز للأمن أحسن مقاربة مفاهيمية حيث يفسر الأمن حسبه في معناه الموضوعي غياب التهديدات ضد القيم المركزية و في معناه الذاتي غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم ، كما يقر لدى تحليله للمعنى الموضوعي و الذاتي للأمن بصعوبة التمييز بينهما و بصعوبة تعريف الأمن عموما إذ يقول بأن الأمن هو قيمة و بالتالي فلا يمكن قياس هجوم محتمل مستقبلا بمعيار موضوعي بل تبقى دائمة أشياء ذاتية [1] .

أما مفهوم الأمن من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية " يعني حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية" [2] .

أما **وولتر ليبمان Wolter Lippmann** فيرى" أن الأمة تبقى في وضع أمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب و تبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصاراتها في حرب كهذه "[3] .

أما **روبرت ماكنمار Robert Mcnamara** فقد حدد مفهوم الأمن الوطني في كتابه " جوهر الأمن" من خلال تركيزه على البعد التنموي ، حيث يرى بأنه بدون تنمية لا وجود

---

[1] عبد النور بن عنتر ، ***البعد المتوسطي للأمن الجزائري*** (الجزائر : المكتبة العصرية ، 2005) ، ص ص 13 – 14 .

[2] زكريا حسين ، ***الامن القومي*** ، في: http://www.khayma.com/almoudaress/takafah/amnkaoumi.htm ، (2020/02/25) .

[3] جون بيليس ، سميت ستيف ، ***عولمة السياسة العالمية*** ، ترجمة مركز الخليج للأبحاث (دبي : ط 01، 2004) ص 414 .

للأمن فالدول التي لا تنمو نموا صحيحا و لا يمكن أن تظل آمنة فكلما زادت التنمية زاد الأمن "[1] .

مما سبق نستنتج عدم وجود تعريف شامل جامع لمفهوم الأمن و هذا راجع لتنوع المدارس الخاصة بالدراسات الأمنية و اختلاف كيفية الطرح لكل مدرسة ، فمفهوم الأمن مثل السلام و العدالة هو مفهوم متنازع عليه جوهريا و أساسيات هذا المفهوم هي طرح الأسئلة التالية : من أو ماهي أهداف الأمن أو مرجعيات الامن ؟ ، من يوفر أمننا ؟ ، و لمن يقصد هذا الأمن ؟ هل الأفراد الجماعات ، الأمم الدول ، الأقاليم ، العالم ...الخ ؟ .

فبعد نهاية الحرب الباردة زاد التمييز بين مفهوم الأمن التقليدي و الحديث و يتفق الأغلبية على أن مفهوم الأمن يوسع ليشمل أبعاد مختلفة سواء عسكرية ، سياسية ، اقتصادية اجتماعية ، بيئية و حتى الترابطات بينها [2] .

و لقد لخصت **ايما روتشيلد Imma Rothschild** الامتدادات المتعددة للأمن في النقاط الأربعة التالية :

01/ امتداد تحتي ، مفهوم الأمن ممتد من أمـن الدول إلى أمن الأفراد و المجموعات ...الخ

02/ امتداد إلى أعلى ، من أمن الدول إلى أمن النظام الدولي أو سلطة فوق قومية .

03/ امتداد افقي ، من الأمن العسكري إلى الأمن السياسي و الاقتصادي و البيئي أو الأمن الإنساني .

---

[1] عمر عبد الله كامل ، ***الامن العربي من منظور اقتصادي*** (فرنسا : مركز الدراسات العربي – الاوروبي ، ط 01 ، 1996) ص 84 .

[2] Oliver Richmond and Jason Franks, "***Human Security and the War on Terror***", in: Felix Dodds and Tim Pippard,human and Environmental security: An agenda for change, (London, Earthscan , 2005) , P.28.

4/ المسؤولية السياسية لضمان الأمن هي نفسها تمتد و تنتشر في جميع الاتجاهات من الدولة الوطنية إلى المؤسسات الدولية ، نزولا إلى الحكومة الإقليمية أو المحلية ، و جانبيا إلى المنظمات غير الحكومية و إلى الرأي العام و الصحافة و القوة المجردة للطبيعة او السوق .

المطلب الثاني : مفهوم الأمن البيئي

يرى بعض الدارسين في المجال الأمني أن الأمن موضوعيا يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية ، و بمعنى ذاتي غياب الخوف من أن تكون تلك القيم هـدفا لهجوم و هي تتمثل في بقـاء الدولة و استقـلالها الوطني و الوحدة الترابية و الرفاه الاقتصادي ، أيضا الهوية الثقافية و الحريات الأساسية ، فالبعد البيئي يعتبر العامل الأبرز الذي سمح بظهور فكرة الأمن الإنساني و حصول هذا التغير الرديكالي في مفهوم الأمن على الأقل في الجانب النظري حيث يرى المختصون في التحليل الاستراتيجي أن الأبعاد غير العسكرية أخذت مكانة مهمة في سلوك الدول و على رأسها البعد البيئي نتيجة للتغيرات المناخية التي تحصل في الواقع ، حيث تتميز باتساع و سرعة انتشارها، و هو ما لفت انتباه العديد من كتابات المختصين و المنظمات الحكومية و غير حكومية و على رأسها برنامج الأمم المتحدة للبيئة و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مما اقنع الدول بأن التهديدات التي تواجهها لم تعد في شكل عسكري فقط بل اتسعت الى التهديدات البيئية [1] .

و قبل التطرق الى مفهوم الأمن البيئي لابد من تعريف مصطلح البيئة باعتباره المدلول الاصطلاحي الأبرز في تعريف الأمن البيئي .

[1] مراد لطالي ، ***الامن البيئي و استراتيجيات ترقيته ، مقاربة الامن الانساني*** (مجلة الفكر القانوني و السياسي لجامعة عمار ثليجي الاغواط ، ع 03) ، ص 539 .

01/ تعريف البيئة :

كلمة بيئة مصطلح حديث نوعا ما وقد ظهر لأول مرة في مؤتمر ستوكهولم أي مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة سنة 1971 ، و قبلها كان يستخدم مصطلح الوسط الإنساني ، و من المعلوم أن للبيئة مفاهيم عدة منها ما هو علمي حيث يركز على مكوناتها و عناصرها الكيميائية المشكلة للماء و الهواء و التربة ، و منها ما هو لغوي ، لكن لمتفق عليه لدى الباحثين في قضايا البيئة انها تعني ضرورة الاهتمام بالبيئة الطبيعية و حمايتها [1].

يعتبر العالم **هنري ترو Hanry Tran** أول من صاغ كلمة إيكولوجي و قد عرف **الانبومبار** علم البيئة " بأنه دراسة التوازن بين جميع أنواع الكائنات الحية " و يرى الباحث الفرنسي **بيار اجوس Pirre Ajoux** بأنه "علم معرفة اقتصاد الطبيعة و المحيط الذي نعيش فيه [2] .

و جاء في تعريفها في **لاروس** البيئة بأنها " مجموع العناصر الطبيعية و الصناعية التي تمارس فيها الحياة الإنسانية " و من أكثر من أخذ به رجال العلوم الطبيعية من أن البيئة تعني " الوسط أو المكان الذي يعيش فيه الكائن الحي أو غيره من مخلوقات الله و هي تشكل في لفظها مجموعة الظروف التي تساعد الكائن الحي على بقائه و دوام حياته " [3] .

فمن خلال الاطلاع على أراء علماء البيئة في تعريفاتهم المختلفة نجد أنها في مجملها تعرف البيئة كما يلي " هي كل ما يحيط الإنسان من مكونات حية كالنباتات و مختلف المكونات الأخرى ، كالجبال و الهواء و الماء و غيرها [4] .

---

[1] توفيق عطا الله ، ***مرجع سابق*** ، ص 329 .

[2] عامر طراف ، ***التلوث البيئي و العلاقات الدولية*** (لبنان : بيروت ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ط 01 ، 2008) ، ص 21.

[3] ليلى الجنابي ، ***الجزاءات القانونية لتلوث البيئة*** ، دراسة مقارنة ، ص 10 .

[4] محمود صالح العادلي ، ***موسوعة حماية البيئة*** ، دراسة مقارنة (الاسكندرية : دار الفكر الجامعي ، 2003)، ص 17.

و عند النظـــر في التعـريفات السالفة الذكر تبين أن لمصطلح البيئة مفاهيم متعددة تختلف باختلاف التخصص ، فالبيئة هي المساحة التي تغطي كوكب الأرض بمختلف عناصره و مكوناته من الهـواء ، الماء ، التربة و الغطاء النباتي ، و ما تحتويها من مواد سواء منها الصلبة ، السائلة و الغازية ، و جميع الكائنات الحية و ما وضعه الإنسان أو تسبب في اقامته من جماد و به تعيش و تتأثر جميع المخلوقات الحية الموجودة على سطح الأرض .

02/ تعريف الامن البيئي

إن الأمن البيئي مشروع قديم و ليس في مضمون الحداثة التي انتهجتها المفاهيم و المصطلحات الحديثة ، حيث أن مفهوم الأمن البيئي به شيء من الصعوبة الاتفاق عليه و وجهت عدد من الانتقادات للمفاهيم ، و قد ظهر مصطلح الأمن البيئي منذ منتصف السبعينيات و تم ترسيخ المصطلح في منتصف الثمانينات عندما تضمن تقرير **برونتدلاند Brundtland** عام 1987 فصلا عن الأمن البيئي ثم مرت فترة تحقيق و تقييم المهنية للمصطلح حتى منتصف التسعينات عندما جذب الاهتمام كموضوع تم تناوله بصورة أكثر إتساعا ، و يعد هذا المفهوم حديث نسبيا و مثير للجدل إلى حد ما و إذا طالعنا المصطلح اليوم لوجدناه قد تحققت عالميته ، فلا توجد دولة إلا و تنادي بتطبيق و تنفيذ القوانين و التشريعات البيئية من أجل الحماية و الصيانة و الوقاية ، أما المنظمات الدولية الموكل إليها العمل البيئي مثل برنامج الأمم المتحدة البيئي ، و منظمة الصحة العالمية ، لم تضع أي تعريف للأمن البيئي بينما يشير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصورة عارضة ووجيزة جدا للأمن البيئي [1] .

[1] ابراهيم محمد التوم ابراهيم و احمد حمد ابراهيم الفايق ، ***أبعاد مفهوم الامن البيئي و مستوياته في الدراسات البيئية*** (جامعة الخرطوم : كلية علوم الجغرافيا و البيئة)، ص 170 ، في: khartoumspace.uofk.edu (2020/02/20).

حيث يجمع مفهوم الأمن البيئي بين مصطلحين الأمن و البيئة ، فهو يشير إلى المشاكل البيئية الناجمة عن المجتمعات البشرية و تأثيرها سلبيا على البيئـة هذا من جهـة و من جهة أخرى فهو يشير إلى الأزمات و الكوارث التي تسببها البيئة و مالها من أثار سلبية على المجتمع الإنساني ، و بالتالي نقف عند نقطة مهمة و التي تتمثل في وجود علاقة متبادلة بين البيئة و المجتمع بمعنى أخر وجود علاقة سببية بين البيئة و المجتمع الانساني ، و حتى عهد غير بعيد كان الأمن يعني أمن الأرض و حدود الدول من العدوان الخارجي أو أنه حماية المصالح القومية للأمة أو أنه أمن عالمي من حدوث حـــرب نـــووية و ضمان هذا الأمن لا يعني أكثر من التسلح ، و لكن مستجدات العقود الأخيرة أوضحت أن هناك تهديدات جديدة غير لمخاطر العسكرية تهدد أمن الدولة و الأمن البشري كافة أيضا و على رأسها التهديدات البيئية [1] .

و الأمن البيئي هو حماية البيئة و الموارد الطبيعية من النضوب و النقص الناجم من المخاطر و الملوثات و الجرائم المتعمدة التي ترتكب في حق تنمية المصادر و الموارد الطبيعية و الإخلال بالتوازن البيئي ، و الأمن البيئي هو كذلك يمثل الأمان العام الذي يشعر به الإنسان و مرتبط بعوامل عدة هي : توافر الظروف المعيشية المناسبة في بيئة سليمة بحياة كريمة و صحية ، و توافر الوقاية اللازمة من المخاطر البيئية التي تنجم عن الطبيعة أو بفعل الإنسان مع القدرة على السيطرة و التحكم في الأضرار التي قد تنجم عنها إمكانية الملاحقة القانونية لكل من يتسبب في أضرار البيئة و إتاحة المعلومات التي تؤثر على البيئة المحيطة بالإنسان و استدامة عناصر النظام البيئي و تنميتها حفاظا على حقوق الأجيال القادمة [2].

[1] عبد الرحمان تيشوري ، ***الاقتصاد البيئي و الأمن البيئي*** ، في : https://www.politics-dz.com (2020/02/26).

[2] شهيرة وهبي ، حسن أحمد ، ***الأمن البيئي في المنطقة العربية*** ،المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية بعنوان التنمية البشرية و آثارها على التنمية المستدامة (مصر: شرم الشيخ ، 2007) .

و قد أشار برنامج الأمم المتحدة UNPD إشارة مختصرة إلى أن المحافظة على الأمن الدولي يمر حتما عبر تحقيق الأمن البيئي لأن المشاكل البيئية هي مزيج من التدهور البيئي .

و طبقا **لجون وارنيت** فإن الأمن البيئي نتج عن ثلاث تطورات رئيسية مترابطة و هي كالأتي :

أ/ نمو الوعي البيئي للبلدان المتطورة ،

ب/ النقاشات الأكاديمية للممارسات الأمنية التقليدية الناقصة في التعامل مع مخاطر الأمن البيئي ،

ج/ التحول في الظروف الاستراتيجية خصوصا بعـد نهاية الحرب الباردة و مواصلة في البحث عن التداخل بين الأمن و البيئة و قد تأكدت فرضية لعب البيئة دور المتغير المستقل مقـابل دور المتغير التابع الذي تلعبه النزاعات و الحروب ، بالتحديد بعد انعقاد قمة الارض في ريو دي جانيرو سنة 1992 [1] .

و بناء على ما سبق فإن الأمن البيئي يقصد به " حصول الاطمئنان على البيئة و مواردها في الحاضر و المستقبل " و لا يتحقق هذا إلا إذا شعر الإنسان بالسلام و أدرك أهمية دور البيئة من حوله في توفير المقومات الأساسية لحياته .

و بالتالي فإن الأمن البيئي هو قابلية الأمة أو المجتمع لمقاومة ندرة الثروة ، المخاطر البيئية التغيرات المضادة و التوترات المتعلقة بالبيئة و لذلك نجد في هذا التعريف ان فحواه التغير البيئي له الأثـر الأكيد على الأمـن البشري و التي تمثل عوامـل تهـدد التنمية البشـرية

[1] دلال بحري ، ***الأمنة البيئية كآلية لإرساء الحوكمة البيئية العالمية في مجلس التعاون الخليجي*** (مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية لجامعة الحاج لخضر بباتنة ، ع 03 ، 2014) ، ص 147.

و الأمن الطبيعي و لذلك كل تعريف نجده يدخل ضمن القول بأن الأمن البيئي من المواضيع ذات البعد الواسع لحد الان [1].

03/ أهم مقاربات الأمن البيئي : هناك عدة مقاربات تناولت موضوع الأمن البيئي بالدراسة و التحليل و سأكتفي بالمقارتين الواقعية و الجيوسياسية.

أ/ المقاربة الواقعية للأمن البيئي :

يعتبر الواقعيون أن موضوع الأمن البيئي ظهر في نهاية الثمانينيات و بالتحديد سنة 1987 عندما صدر تقرير برونتلاند brundtland حول خطورة استعمال أسلحة الدمار الشامل خاصة السلاح النووي بسبب خطر الإشعاعات الملوثة للبيئة و بالتالي المهددة لمستقبل البشرية و في نفس الوقت بدأت تظهر أدبيات الأمـن البيئي و تم الربط بين مفهـومي الأمن و البيـئة و بدأت قضايا البيئة تلقى قبولا عاما و واسعا ، و في هذا الإطار ظهرت مجالات واسعة من المواضيع الدراسية في قطاع البيئة تناولها خاصة **باري بوزان و ويفر اولي** تشمل اضطراب النظم الإيكولوجية مثل التغيرات المناخية ، إزالة الغابات و ندرة الموارد الموجودة في البيئة و غير ذلك [2] .

و بعد أن فشلوا في التنبؤ بانهيار الاتحاد السوفياتي أثناء الحرب الباردة حاول الواقعيون في أمريكا البحث عن مصادر تهديد أخرى للأمن في القرن 21 و من بين التهديدات التي تم تشخيصها نجد الأمن البيئي و كان الهدف من وراء ذلك وضع استراتيجيات و آليات تساعد الحكومة الأمريكية على التأقلم مع التطورات الدولية .

أما الامريكيان اللذان سبقا لهما العمل على مفهوم الامن البيئي عام 1990 **سيمون دالي و بارنات جون فيريان** أنه يجب الاهتمام عاجلا بقضايا البيئة و تداعيتها على الأمن القومي

---

[1] إبراهيم محمد التوم إبراهيم و احمد حمد ابراهيم الفايق ، ***مرجع سابق***، ص 176.

[2] محمد مجدان ، ***الأمن البيئي العالمي ، دراسة حول مفهومه و سبل تحقيقه*** (المجلة الجزائرية للعلوم السياسية و العلاقات الدولية ، ع 03 ، 2018)، ص 51.

الأمريكي ، و من جهتها أكدت الباحثة **ريتا فلويد** أن هناك بحوثا تهتم بالتهديد المناخي يمكن أن تسمى بالأمن المناخي باعتبار أن المناخ مرتبط بتهديدات بيئية أخرى مثل الفيضانات التصحر و الجفاف ، أما فريق اعمال تورونو Torono ، قدم مجموعة من الفرضيات ترى أن مختلف التهديدات البيئية كندرة الموارد المائية ستصبح عامل نزاع بين الدول الإفريقية و في الشرق الأوسط و ميز بين ثلاث أنواع من الندرة البيئية : ندرة الموارد البيئية كالزراعة و قلة المحاصيل ، الندرة الناتجة عن تنامي عدد السكان و الندرة الناتجة عن سوء توزيع الموارد بطريقة عادلة [1] .

ب/ المقاربة الجيوسياسية للأمن البيئي :

من خلال دراسة طبيعة العلاقة التي تربط الإنسان بالبيئة المحيطة به ، نجد أن الإنسان كان و لا يزال يلبي مختلف حاجياته من هذه البيئة من خلال استغلال لتراوثها و مكنوناتها مما يؤدي إلى ظهور المشكلات البيئية ، و شهدت الدراسات البيئية انتشارا واسعا في الأدبيات الجيوسياسية مند التسعينيات ، حيث حاول الجيوسياسيون دراسة و فهم العلاقة بين المتغيرين البيئة و النزاعات في إطار نقاشين الأول حول صياغة مفهوم جديد للأمن و قد أخد بعين الاعتبار التهديدات الجديدة و في مقدمتها التهديدات البيئية ، أما الثاني فكان حول طبيعة الأثار الناجمـــة عـــن تغيـــر النظام البيئي و تداعياته على الأمن الدولي حيث خلصت هذه النقاشات إلى تحديد نوعين من النزاعات البيئية الدولية الأولى نزاعات بيئية دولية مباشرة تحدث بسبب تقلص الأنهار أو تراجع الغطاء النباتي و كميات المياه الضرورية فنجد حاليا توثرات بين الدول حول المياه ، و الثانية نزاعات بيئية دولية غير مبـــاشرة و تتمثل في النزاعات التي تحدث بين الدول بسبب الهجرة غير الشرعية لعدة أسباب ، فمن الناحية الجيوسياسية فإن قضية التدهور البيئي أصبحت اليوم من أشد القضايا على المستوى المحلي و الدولي في العديد من المناطق الجغرافية في العالم لما لها من تداعيات تشكل خطرا يحيط بمستقبل الأجيال

[1] **المرجع نفسه** ، ص 53.

القادمة و أن التغيرات البيئية التي يتعرض لها كوكب الأرض بسبب النشطات البشرية أصبحت قضية يجب التصدي لها و بدل الجهود الدولية و المحلية الضرورية [1].

المطلب الثالث : أهمية الأمن البيئي

يعد الأمن البيئي أحد مركبات الأمن الإنساني و يشار إليه بالأمن الحيوي الذي يشمل الآمن البيئي وله ثلاث مستويات : الفردي و الوطني و العالمي ، لذا اخذت القضايا البيئية بعدا استراتيجيا إذ لم يعد نشوب التوترات و النزاعات العسكرية قاصرا على حدوثها بمفردها و لكن أصبحت ممتزجة بتحديات عالمية جديدة و واسعة النطاق و بات الارتباط بين مشاكل البيئة و الأمن الدولي في تزايد ، و مع ارتفاع وثيرة التدهور البيئي زادت الأهمية و الحاجة إلى تبني مفهوم الأمن البيئي ، لأن الإنسان قام بإهمال مقومات الحياة (النظام البيئي و التنوع البيولوجي) التي تمدنا بالماء و الهواء و الأكل و الدواء ، كما أن أهمية الأمن البيئي تبرز في الحفاظ على الموارد الطبيعية و الابتعاد عن شبح الندرة ، و ذلك بالاستغلال الرشيد لهذه المـوارد وفق مبدأ المساواة بين الأجيال الحـاضرة و كذا مبدأ الإنصاف و العدل مع الأجيال المستقبلية [2] .

و يتمحور الأمن البيئي حول اتخاذ سياسية بيئية على المستوى الوطني و الإقليمي و الدولي لحماية الطبيعة و البشر من الأخطار البيئية التي تهدد الكرة الأرضيـــة كالاحتباس الحـــراري ، التلوث الهــوائي و النفايات الصناعية الخطرة ، و المطر الحمضي و تناقص طبقة الأوزون ، و تلوث البحار ، و الضباب الدخاني ، و ظاهرة التصحر ، و تدمير الغابات الاستوائية [3].

---

[1] ***المرجع نفسه*** ، ص 55.

[2] ***الامن البيئي*** في : https://political-encyclopedia.org (2020/02/28) .

[3] أمينة دير، ***أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا ، دراسة حالة – دول القرن الافريقي*** – ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية (جامعة محمد خيضر بسكرة : كلية الحقوق و العلوم السياسية 2013 – 2014)، ص ص 51 ، 52.

كما أن الأمن البيئي قد أصبح ذا تأثير على الأمن القومي للدول حيث سعت هذه الأخيرة إلى فرض سيادتها على أقاليمها و أراضيها و حماية حدودها الجغرافية و تأمين مصادرها البيئية المشتركة و لاسيما موضوع المياه و الطاقة ، و عقدت الاتفاقيات و التحالفات المبنية على المصالح المشتركة و تأمين الممرات المائية و الإقليمية و حركة الملاحة البحرية و السيادة الجوية لما لها من تأثيرات في البيئة التجارية مع الدول الأخرى و توفير مصادر الطاقة ، و يظهر أثر البعد البيئي في الأمن القومي من خلال عنصر الأمان و الاطمئنان على الثروات الطبيعية الواجب حمايتها من أجل أجيال الغد خوفا من مستقبل يحمل مخاطر و تحديات بيئية تضر أجيال المستقبل بقدر اضرارها بسيادة الدول .

كذلك الأمن البيئي يسهم في خلق بيئة آمنة صحيا و غذائيا ، و بالتالي يوسع من دائرة البيئة كفاعل و متأثر و عدم حصر البيئة في مفهوم التنوع البيولوجي بل كوسط منتج للفرص الإجتماعية ، ثم ان الأمن البيئي يعزز و يرجح من قيمة حقوق الإنسان البيئية ليس كمجرد نصوص مكدسة في المواثيق و القوانين الوطنية ، بل يتعداها إلى التمكين من الوصول إليها ثم الانتفاع بها من خلال وضع آليات و برامج لذلك .

فمن خلال الأمن البيئي تتحقق كل بنود المواثيق المتعلقة بالبيئة ، و التي منها التقليل من أثار التدهور البيئي بأشكاله المختلفة و إيقاف الاعتداءات و الصراعات حول مناطق الموارد الانتقالية و إدخال البيئة في المناهج التعليمية و التعاون الدولي و الإقليمي في مجال حماية البيئة و تنميتها [1].

و لعل من المعالم الأساسية لأهمية الأمن البيئي إنشاء مراكز خاصة بهذا المجال مثل مركز التاريخ و الاقتصاديات بجامعة كامبرج الذي بدأ عمله حول الأمن البيئي عام 1994 و كانت البحوث قد غطت مواضيع البيئة و التاريخ البيئي و الأمن البشري و استراتيجيات

[1] ***الامن البيئي*** في : https://political-encyclopedia.org (2020/03/23).

تقييم المخاطر الناجمة عن الأمراض و الآفات و الأنواع الغازية التي تؤثر على البيئة الطبيعية ومن المراكز الداعمة كذلك لفكرة الأمن البيئي مركز الدفاع الوطني للتمييز البيئي و كذلك المنظمة غير الحكومية التي أنشات في لاهاي 2002 ، و التي هدفه زيادة الاهتمام السياسي للأمن البيئي بالإضافة إلى انعقاد مؤتمرات الأمن البيئي كما حدث سنة 2000 في جامعة كامبردج حيث انعقد مؤتمر الدائرة المستديرة حول الأمن البيئي .

فأهمية الأمن البيئي تستوجب بالدرجة الأولى المحافظة على الموارد الطبيعية و حماية البيئة بكل عناصرها و تحديد نطاق مفهوم الأمن البيئي من خلال تحديد علاقة الإنسان بالبيئة و ضرورة اعتبار حيثيات و عوامل تطور الأمن من المفهوم التقليدي إلى الأمن البيئي حتى يمكننا تأسيس منهج أمني يرتكز على البعد البيئي نستطيع من خلاله إرساء قواعد عامة لحماية البيئة ، فقضية الأمن البيئي من خلال هدفها إلى حماية البيئة من الأخطار البيئية الناجمة عن الكوارث الطبيعية لا تستثني عند حدوثها إقليم دولة عن دولة أخرى أو كانت ناجمة عن نشاطات الإنسان المختلفة و مخلفات التطور التكنولوجي الذي وفر خدمات جليلة للبشرية و سهل أنماط الحياة لكنه بالمقابل تسبب في أضرار جسيمة للبيئة البحرية و الجوية و استنزاف التربة و الموارد الطبيعية مما استوجب ضرورة التكفل بالأمن البيئي [1] .

فمن خلال ما سبق يتضح أهمية الأمن البيئي في معادلة الأمن الدولي ، باعتباره أهم وحدة مرجعية نظرا لكون تدهورها يقود إلى تدهور الوحدات المرجعية الأخرى كالفرد و المجتمع و عليه يعتبر من اهم المواضيع في دراسات الأمن الدولي و غيره من الفروع الأخرى .

يمكن القول بأن الأمن البيئي قد أضحى من أهم القضايا السياسات الدولية و كذا مجال الدراسات الأمنية سواء لعلاقته بمستويات الأمن العالمي ، الإقليمي ، الوطني و كذا الأمن الإنساني أو من خلال تجاوز القضايا البيئية أمن المجال الوطني إلى المجال العالمي حيث أصبحت قضية ذات طابع عالمي كون أن الأمن لم يعد يرتبط فقط بالمجال العسكري

[1] عامر تونسي ، ***المسؤولية الدولية*** (الجزائر : منشورات حلب ، 1990)، ص 98-99.

و الاقتصادي بل تجاوز ذلك ليشمل الجانب البيئي لأن التهديدات التي تمس بالبيئة أصبحت تشكل هاجسا أمنيا يهدد الإنسان و الدول و هو ما يستوجب تكثيف الجهود الدولية لتحقيق تعاون دولي يهدف إلى تحقيق أمن بيئي لحل المشاكل البيئية و مواجهة الكوارث الطبيعية التي تواجهها الدول ، خاصة بعدما أتثبت مختلف الدراسات بأن الدولة الواحدة لا يمكنها مواجهة المشاكل البيئية بصفة منفردة فأصبح التعاون الدولي هو الوسيلة الوحيدة التي من شأنها تحقيق أمن الإنسانية و المحافظة على مقومات و مكونات البيئة .

الفصـــــل الثـــــاني:

حتميـــــة التعـاون الدولي

كآلية لتحقيق الأمن البيئي

الفصل الثاني : حتمية التعاون الدولي كألية لتحقيق الامن البيئي

يعتبر موضوع الأمن البيئي من أهم المواضيع ذات الصدى على المستوى الدولي الإقليمي و الوطني فالمجتمع الدولي أصبح يعيش الآن نوع من القلق و الخوف من تدمير التهديدات المتعمدة للبيئة نتيجة التدهور الكبير للبيئة الذي نتج عن عدة عوامل كالنزاعات المسلحة مثلا بسبب الاستخدام المفرط للأسلحة المحظورة دوليا و تأثيره السلبي على أمن الإنسان كتغييرات المناخ و تدمير الثـروات البـرية و البحرية و هذا ما يدفع إلى حتمية التعاون الدولي في مجال الأمن البيئي و الذي يهدف إلى حماية البيئة بكل مكوناتها و أبعادها و خاصة الحفاظ على التنوع البيولوجي و إدارة البيئة إدارة استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة .

و انطلاقا من مختلف المهددات البيئية أصبح التعاون الدولي بمظاهره المختلفة في مجال حماية البيئة بكل مكوناتها و أبعادها خاصة الحفاظ على التنوع البيولوجي و حماية ثقب الأوزون حتمية لا مفر منها كون أن البيئة تكتسي أهمية كبيرة و الاضرار بها يؤدي إلى المساس بالأمن الصحي و الغذائي و تهديد النسل البشري برمته .

و للإلمام أكثر بالموضوع تم تقسيم الفصل الى المبحثين تناول المبحث الأول المخاطر المرتبطة بالأمن البيئي و تأثيرها على الأمن الدولي من خلال البحث في أسباب التهديدات البيئية و عرضها سواء التهديدات ذات الطابع العالمي أو الإقليمي وتأثيرها على الأمن الدولي أما المبحث الثاني تم تحديد بعض الجهود الدولية لتحقيق الأمن البيئي من خلال المؤتمرات الدولية و الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف و أهم المبادئ التي قررها المجتمع الدولي في مجال الأمن البيئي .

المبحث الاول : المخاطر المرتبطة بالأمن البيئي و تأثيرها على الأمن الدولي

تتميز تهديدات الأمن البيئي بالطابع الدولي حيث تمتد أثارها عبر الحدود ، كما أن أبعادها متعددة تمس المجالات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و الثقافية و يعد عدم التوازن الإيكولوجي و تدهور الموارد الطبيعية من أهم أسباب تدهور حقوق الإنسان و الأمن الإنساني ، و بالتالي تهديد الأبعاد الصحية الأخرى للأمن الإنساني المختلفة و هي الأمن الغذائي و الصحي[1] .

و يتوقف تحقيق الأمن البيئي على عدة عوامل نذكر منها [2] : العيش في بيئة صحية و نظيفة و الحد من المخاطر البيئية، إتاحة المعلومات البيئية للأفراد و المجتمعات ، تحقيق الاستدامة البيئية، تعويض الأضرار البيئية ، ضمان الأمن الحيوي.

المطلب الأول: أسباب التهديدات البيئية

يتفق أغلب الباحثون في مجال البيئة بأن أسباب المشاكل البيئية الحالية تستلزم حلول عاجلة ، و بخاصة التلوث البيئي بشتى الملوثات ، و من أهم أسباب المشكلات البيئية :

01/ المشكلة السكانية : نظرا لوخامة هذه المشكلة أصبحت المجتمعات البشرية و المنظمات البيئية العالمية تضع نصب أعينها مشكلة القضية السكانية و ذلك بسبب العلاقة المتبادلة بين السكان و مسيرة التطور الاجتماعي و الاقتصادي .

و يعتبر التوازن بين النمو السكاني و الوسط البيئي من أكبر التحديات التي تواجه الأفراد حيث أثر النمو الصناعي في الدول المتقدمة و الانفجار السكاني في الدول النامية على قدرة البيئة على التحمل و تدهور مواردها ، و يتوقع أن يبلغ عدد سكان الأرض عشرات المليارات

---

[1] عبد العظيم بن صغير ، ***الأمن الانساني و الحرب على البيئة*** (مجلة الفكر ، ع 5) ، ص 92.

[2] رشيد مسعودي ، ***الرشادة البيئية*** ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في القانون العام (جامعة سطيف2 : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2012-2013) ص 66.

و هو ما سيطرح مسالة سد الاحتياجات الغذائية لهذا العدد الكبير من البشر ، حيث ينمو سكان العالم بمعدل نمو طبيعي 1.7% سنويا و سوف يتصاعد عددهم و بنسب كبيرة في السنوات المقبلة و يعني التزايد السكاني للعالم زيادة الضغط على الموارد لتوفير احتياجات السكان فسيتجه العالم دون شك نحو زيادة الإنتاج الزراعي بالتوسع في مساحة الأراضي الزراعية على حساب مناطق الغابات و الصحاري و البحيرات و إتباع أساليب لزيادة القدرة الإنتاجية للأراضي الزراعية و منها التوسع في استخدام الأسمدة و المبيدات الملوثة للتربة و بالتالي زيادة النشاط الصناعي و يعني منه زيادة انبعاث الغازات و الملوثات و الصرف الصناعي و زيادة كثافة النقل و المواصلات أي زيادة استهلاك الطاقة من موارد الوقود مما يتسبب في ارتفاع حرارة الأرض و غيرها من الأنشطة البشرية ، و تنامي صور التدهور البيئي و زيادة الكوارث الطبيعية[1] .

02/ الأسباب الطبيعية : هي من المظاهر التي لا دخل للإنسان في وجودها و إن كان له أثر في زيادة حدة أو تعجيل حدوثها و منها : الزلازل ، البراكين ، الفيضانات و الأعاصير ما نتج عنها من اختلال التوازن البيئي و احداث المشاكل في النظام البيئي [2] .

فعلى سبيل المثال ما عانته اليابان و ما تعانيه من الزلازل من دمار للبيئة المادية من دمار للمنشأة و المباني و ضحايا و قتلى ، فهي تؤثر على البيئة الطبيعية من فساد للأراضي الزراعية و غيرها .

03/ استخدام المبيدات الكيمياوية و النووية : أدى استخدام المبيدات الحشرية المكثف إلى أن تقضي على الآفات فحسب ، إنما يمتد أثارها إلى أضرار بصحة الإنسان بفعل انتقال هذه

[1] محمد ابراهيم محمد شرف ، ***المشكلات البيئية المعاصرة ، الأسباب و الأثار و الحلول*** (الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية 2008) ، ص 14.

[2] أمال عبد اللطيف و نوال رمضاني ، ***مرجع سابق*** ، ص 34.

السموم إلى المحاصيل الزراعية و بالتالي إلى الإنسان و الحيوان ، حيث تستخدم هذه الأسلحة كإرهاب بيولوجي و بيئي و هذا ما جعل المجتمع الدولي يكافح و يعمل من أجل محاربتها [1].

04/ أسباب أخرى : كما تحضي الغابات بأهمية بالغة نظرا لما تقدمه من خدمات للنظام الايكولوجي و عليه تعتبر إزالتها واحدة من أخطر المشاكل التي تمثل الموارد الطبيعية في العالم ، فعملية قطع أو حرق الغابات لأغراض تجارية و صناعية و تحويلها إلى أراضي زراعية قد خسر العالم ما يقارب 80 % من الغابات الطبيعية ، و مثال على ذلك ما أكدته جامعة أوكسفورد البريطانية أن ثبات معدل تآكل غابات الأمازون خلال السنوات مرجعه الاقتصاد البرازيلي و ليس نجاح سياسات الحفاظ على البيئة و هناك عدد كبير من الغابات التي بقيت قائمة في القرن 20 مهددة اليوم بالانقراض [2].

كما ان هناك أسباب تتعلق بالحروب و النزاعات على البيئة و كذا التجارة بالنفايات الخطيرة و التي تؤثر سلبا على البيئة و تؤدي إلى تدني المعايير البيئية و انعدامها ، كما تعتبر الاثار السلبية للنشاط الصناعي على البيئة معضلات تتصل بتلوث الماء و الهواء و الارض.

المطلب الثاني: التهديدات البيئية ذات الطابع العالمي و الإقليمي

اختلفت التقسيمات بين مشاكل البيئة المتنوعة منها الكمية و النوعية فمشكلة نضوب المعادن و مصادر الطاقة و قطع الغابات أمثلة عن التهديدات الكمية أما تلوث عناصر البيئة الطبيعية و ارتفاع درجة حرارة الغلاف الجوي و تآكل طبقة الأوزون أمثلة عن التهديدات النوعية كما أن هناك تقسيم آخر يفرق بين التهديدات البيئية العالمية و أخرى إقليمية[3].

---

[1] عبد الوهاب رجب هاشم ، ***جرائم البيئة و سبل المواجهة*** (الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، ط 01، 2006) ص 62.

[2] أمال عبد اللطيف و نوال رمضاني ، ***مرجع سابق*** ، ص 36.

[3] لمين هماش ، ***استراتيجية الامم المتحدة لحماية البيئة*** ، دراسة حالة الجزائر ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية (جامعة قاصدي مرباح ورقلة : كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2017-2018) ص 13.

01/ التهديدات البيئية ذات الطابع العالمي :

ا/ **التغير المناخي و الاحتباس الحراري** : تعد ظاهرتي تغير المناخ و الاحتباس الحراري من الظواهر الخطيرة و المرتبطة مع بعضها البعض و التي أصبحت محل انشغال العلماء و الباحثين في العالم باعتبارها مشكلة تتجاوز حدود الدولة الواحدة مما يجعل تهديدها عابر للقارات ، إضافة إلى ذلك فإن كل المؤشرات التي تم رصدها تشير إلى أن ظاهرة تغير المناخ تعزي إلى زيادة نسبة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناتجة عن الأنشطة البشرية المتزايدة خاصة حرق الوقود الأحفوري (الفحم بترول و غاز طبيعي) [1] .

يمكن تعريف الاحتباس الحراري بأنه الزيادة التدريجية في درجة حرارة أدنى طبقات الغلاف الجوي المحيط بالأرض كنتيجة لعدة عوامل أهمها زيادة انبعاث غازات البيوت الزجاجية التي تلعب دور مهم في تدفئة سطح الأرض إذ تعمل غازات الاحتباس الحراري على احتجاز الحرارة التي تتزايد نتيجة لامتصاصها الأشعة تحت الحمراء مما يسبب تزايد مستمرا في ارتفاع درجة حرارة الأرض و ذلك لأن ثاني أكسيد الكربون من الغازات الثقيلة يوجد في طبقات الجو السفلى فعند وصول أشعة الشمس إلى الأرض تكون في شكل موجات قصيرة لكن عندما تسقط على الأرض تتحول إلى موجات طويلة ، فيقوم ثاني أكسيد الكربون بامتصاصها مما يسبب ارتفاع حرارة الأرض [2] .

كما يعتبر التغير المناخي تحدي يواجه البشرية و قد بدأ الاهتمام بهذه الظاهرة مع نهاية القرن 19 أين ما تمكن العلماء و الباحثين في مجال علم المناخ و الأرض في التأكيد على أن مناخ الأرض في تغيير مستمر و بطريقة سيكون تأثيرها سلبيا على نمط حياة سكان الأرض في جميع النواحي و هذا عائد لعدة أسباب طبيعية و بشرية ، كما يعرف التغير المناخي على أنه الاختلال في الظروف المناخية المعتادة كدرجات الحراة و أنماط الرياح و الأمطار التي

[1] لمين هماش ، ***المرجع نفسه*** ، ص ص 13-14.

[2] أزهر حسن عبد الرحمن ، ***ظاهرة الاحتباس الحراري ، الأسباب ، التداعيات و مقترحات الحلول*** " في: http://dspace.iua.edu.sd/bitstream (2020/02/29).

تميز كل منطقة على الأرض بسبب العمليات الديناميكية للأرض كالبراكين أو سبب قوى خارجية كالتغير في شدة الأشعة الشمسية أو سقوط النيازك الكبيرة و نشاطات الإنسان المختلفة [1] ، و تعد من الظواهر التي أصبحت مصدر قلق العلماء في العالم .

ب/ استنفاذ طبقة الأوزون : يشكل الأوزون ذرعا واقيا يحيط بالأرض ليحمي الحياة فوقها من الأشعة فوق بنفسجية ذات الطبيعة الضارة [2] ، و يعرف أيضا بطبقة الاوزونو سفير التي تقوم بتنظيم درجة حرارة الأرض و أي تلف لهذه الطبقة يعرض الإنسان و الحيوان و الأرض لمخاطر كثيرة ، لكن الانبعاثات الكثيفة لغازات الاحتباس الحراري و الملوثات البيئية المختلفة الناتجة عن الصناعة و الأنشطة البشرية اختل التوازن الطبيعي لهذه الطبقة مما ادى إلى الفقدان التدريجي لطبقة الأوزون[3].

إن السبب الرئيسي لاستنفاذ الأوزون هو الانبعاثات من المصادر الاصطناعية للهالو كربونات و أهمها مركبات كاوروفلور الكربون ، حيث أن استنفاذ طبقة الأوزون له آثار خطيرة و هو يؤدي إلى زيادة كثافة الأشعة فوق البنفسجية التي تصل إلى سطح الأرض حيث أن انخفاض بنسبة واحد بالمائة من الأوزون سيؤدي الى إحداث خلل في جهاز مناعة الإنسان و الإصابة بالأمراض المعدية بالإضافة إلى أنها تنطوي على آثار خطيرة لإنتاج الأغدية و كذلك زيادة الأشعة فوق البنفسجية لها آثار بالغة على مناخ الأرض [4].

02/ **التهديدات البيئية ذات الطابع الإقليمي** : تتمثل أهم التهديدات البيئية ذات الطابع الإقليمي المؤثرة على الأمن البيئي في :

---

[1] أمال عبد اللطيف و نوال رمضاني ، ***مرجع سابق*** ، ص 30.

[2] مسارع حسن الراوي ، ***طبقة الأوزون*** (تونس : مطبعة المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم ، 1991)، ص05.

[3] أمينة دير ، ***مرجع سابق*** ، ص 61 .

[4] عبد الرزاق مقري ، ***مشكلات التنمية و البيئة و العلاقات الدولية*** (الجزائر : دار خلدونية للنشر و التوزيع ، 2008) ص 360.

ا/ **التصحر** : عرف مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة و التنمية المنعقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل سنة 1992 التصحر بأنه" تدهور الأراضي في المناطق القاحلة و شبه القاحلة و شبه الرطبة الجافة نتيجة لعوامل مختلفة منها التقلبات المناخية و النشاطات البشرية " [1] .

و تهدد ظاهرة التصحر سكان كوكب الأرض باعتبارها مشكلة متشابكة مع الظواهر البيئية الأخرى مثل ظاهرة التغيرات المناخية ، الاحتباس الحراري ، ظاهرة أزمة المياه العالمية و تهديد التنوع البيولوجي و يعتبر مشكلة تحول بموجبه أراضي شاسعة بمرور الزمن إلى أراضي متصحرة أو شبه متصحرة مع تدهور في خصوبة الأراضي المنتجة سواء كانت أراضي زراعية أو مراعي طبيعية و انخفاض إنتاجيتها مما يترتب عليها أضرار اقتصادية و صحية .

أي أن التصحر يحدث تغييرا سلبيا في خصائص البيئة بحيث يخلق ظروفا تجعلها أقرب إلى البيئة الصحراوية و التي تمتاز بعدة مظاهر تتمثل في انحسار الغطاء النباتي ، نشاط الكثبان الرملية الثابتة و انجراف التربة ، تملح التربة و نقص خصوبتها و زيادة كمية الغبار العالق في الهواء[2] .

ب/ ندرة المياه : تعد إحدى القضايا البالغة الأهمية ، حيث قدرت هيئة الأمم المتحدة الأفراد الذين يعانون من نقص المياه ب 132 مليون نسمة و من المتوقع أن ترتفع لتصل إلى 904 مليون نسمة بحلول سنة 2025 يتركز معظمهم في إفريقيا و غرب آسيا [3] .

إضافة الى هذه التهديدات يمكن الإشارة إلى نضوب الثروة السمكية التي تشكل مصدر رزق للعديد من سكان العالم ، و كذا رمي النفايات الكيميائية و التي تعتبر مصدرا كبيرا للتلوث

---

[1] عبد الحكيم ميهوبي ، ***التغيرات المناخية ، الأسباب ، المخاطر ، و مستقبل البيئة العالمي*** (الجزائر : دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، 2011) ، ص 252.

[2] علي غليس ناهي السعيدي ، ***المفهوم و المنظومة الجغرافية بظاهرة التصحر*** (مجلة ميسات لدراسات الاكاديمية ، المجلد الثامن ، العدد 15 ،2009)، ص 169 .

[3] رمزي سلامة ، ***مشكل المياه في الوطن العربي ، احتمال الصراع و التسوية*** (الكويت ، 2001) ، ص 198 .

و لاسيما في البلدان النامية و البلدان التي تمر إقتصادياتها بمرحلة انتقالية ، إضافة إلى تدهور الغابات ، الكوارث الطبيعية كلها تمثل تهديدا للأمن الدولي و في مقدمته الأمن الإنساني .

و يمكن توضيح أهم المشاكل البيئية المؤثرة على الأمن البيئي كما يلي [1] :

جدول يوضح المشاكل البيئية المؤثرة على الأمن البيئي

مستوى المشاكل	حالات أسباب المشاكل		
داخل الدولة	بالجهل أو سوء الإدارة	بالقصد	خليط أحداث بشرية و طبيعية
	– مشاكل المياه السطحية – تلوث المياه الجوفية – بقايا النفايات – تلوث الهواء – انجراف التربة	– انتشار الكيميائيات – المشاكل الحيوانية – المشاكل النباتية – حرائق الغابات	– السيول و الفيضانات – المجاعات – الجفاف – تغير الدورة المائية – سوء التغذية
عبر الدول	– إزالة الغابات – استخدامات المياه – تناقص التنوع الإحيائي – تقلص الأزون – تلوث البيئة – الكوارث المناخي	– توزيع الأمراض	– تغير الإشعاع الشمسي – الإحترار العالمي – الايدز

[1] ابراهيم محمد التوم ابراهيم و احمد حمد ابراهيم الفايق ، ***مرجع سابق*** ، ص 179 .

المطلب الثالث : تأثير التهديدات البيئية على الأمن الدولي

01/ مجالات تأثير الأمن البيئي على الأمن الدولي : يؤثر غياب الأمن البيئي على الأمن الدولي من خلال[1] :

أ/ **تهديد الأمن الإقليمي للدول** : يمكن لتدهور البيئية و التلوث العابر للحدود للتلوث الناتج عن دولة ما أن ينشا إضطرابات سياسية بين الدول المجاورة قد تتطور إلى نزاعات مسلحة ، كما أن تقاسم الموارد غير المتجددة كالطاقة و الماء بإمكانه أن يثير نزاعات عابرة للحدود [2] و من أمثلة ذلك التوترات الموجودة في جنوب شرق آسيا " الميكونغ و الكانغ "و النزاعات في الشرق الأوسط حول نهر الأردن و الليطاني و نهر النيل [3] .

ب/ **تهديد الأمن السياسي للدولة** : إذ يؤذي التدهور البيئي الناتج عن تغير المناخ أو الكوارث الطبيعية إلى تهديد الاستقرار الداخلي الذي يتجاوز حدود الدولة و خلق مشكلة اللاجئين الذين بإمكانهم أن يفرضوا أعباء على الدولة تتجاوز قدراتها مما ينمي من احتمالات الأمن السياسي و الاقتصادي و إثارة مشاكل دبلوماسية مع الدول المجاورة مثل ما حدث في السودان [4].

إن البيئة بمكوناتها الطبيعية و غير الطبيعية هي مصدر عيش مختلف الكائنات الحية و غير الحية و أهمها الإنسان ، حيث أن هذا الأخير يستغل و يستثمر مواردها و في المقابل هو ملزم بالمحافظة على هذه الموارد من الاستنزاف و النفاذ و العمل على تحقيق استدامتها للأجيال المقبلة ، لذا فإن هناك علاقة طردية بين التهديدات البيئية و الأمن بصفة عامة سواء الأمن الإنساني الأمن الغذائي و الأمن الصحي ...الخ ، و يعتبر الإنسان هو المسؤول الأول

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ***تقرير حول رسم خارطة تهديدات تغير المناخ و تأثيرات التنمية الإنسانية في البلدان العربية*** ، ص2 .

[2] Nils PetterGleditsh and Bjorn Otto Sverdrup " **democracy and the environment"** in environment in Human Security and environment international comparisans Congress Cataloguing in Publication Data U.S.A 2002,p 45.

[3] اللجنة العالمية للبيئة و التنمية ، تقرير حول مستقبلنا المشترك (الكويت : سلسلة عالم المعرفة ع 142 ، 1989) ص 1920.

[4] رشيد مسعودي ، ***مرجع سابق*** ، ص 177.

على اختلال النظام الإيكولوجي بفعل العديد من العوامل ، إذ تشكل التهديدات البيئية رهانا أمنيا بالغ الخطورة نظرا لتعدد أثارها بحيث لا تقتصر على دولة واحدة فقط بل تشمل دول مجاورة .

02/ مظاهر تأثير التهديدات البيئية على الأمن الدولي : من بين مظاهر تأثيرات التهديدات البيئية على الأمن الدولي نذكر :

أ/ تأثير التهديدات البيئية على الأمن الغذائي و الصحي : تعتبر الزراعة العماد الأساسي للعديد من الدول خاصة الإفريقية منها إذ تعتمد معظم النظم الزراعية على المناخ و عليه فإن التهديدات البيئية و على رأسها تغير المناخ تهدد الأمن الغذائي إذ تتناقص الإنتاجية و ترتفع الأسعار خاصة في البلدان التي تعتمد على الزراعة و التي تعاني أصلا من انعدام امن غدائي مزمن إذ تساهم الكوارث الطبيعية مثل الجفاف في تدهور الموارد و تدني الإنتاجية ضف إلى ذلك انتشار الأمراض و الأوبئة التي يؤثر على القوى العاملة مما يزيد من مشكلة نقص الإنتاجية التي تؤدي إلى النقص في الغداء .

كما تؤثر التهديدات البيئية على أهم المحددات الأساسية لسلامة الصحة و التي تتمثل في الهواء النقي ، و المياه العذبة و الغذاء الكافي و السلامة من الأمراض ما يترتب عنها آثار سلبية على الأمن الصحي ، حيث ينظر إلى تغير المناخ على أنه أكبر تهديد للصحة العالمية في القرن الواحد و العشرين نظرا لأنه يعرض المجتمعات بطريقة غير طوعية لآثار الغازات الدفيئة ، و يلعب دورا في خلق و إدامة عدم المساواة الصحية داخل الدول الواحدة و فيما بينها و تهديدات تغير المناخ على الصحة تتجسد من خلال الأثار المباشرة الناتجة عن الطقس المتطرف [1] .

[1] NelsonSewankambo ***Climate Change and Health: An Issue with Great Potential for Exacerbating Health Inequities in Africa***'' ,in :Hany Besada and Nelson Sewankambo , Climate Change in Africa: Adaptation, Mitigationand Governance Challenges, The Centre for International Governance Innovation (CIGI),Canada,2009,P.16.

و قد حددت منظمة الصحة العالمية مجموعة عواقب رئيسة تترتب على تغير المناخ بالنسبة إلى الصحة و تتمثل في [1] :

1/ زيادة حالات سوق التغذية الحاد و بالأخص في الدول النامية التي تعتمد على زراعة الكفاف و أنظمة الري التقليدية و ذلك جراء ارتفاع درجات الحرارة و زيادة تواتر موجات الجفاف المتكررة بالإضافة إلى الفيضانات و قد قدر عدد حالات الوفاة بسبب سوء التغذية ب 3.5 مليون شخص أغلبهم من دول افريقيا جنوب الصحراء.

2/ تضرر خدمات المياه بسبب المظاهر الجوية المتطرفة جراء الفيضانات و العواصف و سوف يزيد من انتشار الكوليرا و زيادة عدد الوفيات .

3/ تلوث المياه قد يؤدي إلى تفشي مرض الإسهال الذي يعد من أخطر الأمراض المعدية و التي تتسبب في وفاة الأطفال .

4/ تغير درجة الحرارة و أنماط هطول الأمطار ، قد يؤدي إلى تفشي الأمراض المعدية بسبب ازدياد الحشرات الناقلة مثل الملاريا و حمى الضنك .

ب/ تأثير التهديدات البيئية على الأمن الاقتصادي و السياسي : إن الأوضاع البيئية المتردية انعكست سلبا على الأداء الاقتصادي ، و هذا ما أكدته الهيئة الحكومية الدولية لخبراء المناخ في تقريرها التقييمي الرابع حيث أشارت بأن التقلبات المناخية تقلل من قدرة المزارعين من التعامل مع الوضع المناخي و هذا بدوره يؤثر على المحاصيل الزراعية المرتبطة بمياه الأمطار و التي ستنخفض بنسبة 50 بالمائة بحلول السنة الجارية ، و يعتبر الجفاف من أكثر التهديدات تأثيرا على الحياة الاقتصادية و الاجتماعية لأن القطاع الزراعي يعتمد على الأمطار[2].

[1] امينة دير ، ***مرجع سابق*** ، ص 75.

[2] ***المرجع نفسه*** ، ص 76.

ففي الواقع فإن التهديدات البيئية لم تقتصر فقط على الجانب الاجتماعي و الاقتصادي و النظام الإيكولوجي فقط بل امتدت مظاهرها السلبية حتى إلى الجانب السياسي مما أدى إلى ضرورة التعاون الدولي لمواجهة التهديدات البيئية ، و هناك العديد من المظاهر التي أثرت على الأمن السياسي و التي انبثقت عن التهديدات البيئية أو على الأقل دفعت بها عوامل أخرى مثل النمو السكاني السريع التوترات السياسية و عدم الاستقرار السياسي .

ج/ أثر التهديدات البيئية على الأمن المجتمعي : ينظر لعاملي نمو السكان و التنمية الاقتصادية من العوامل الدافعة للتغير و التدهور البيئي خاصة من حيث الضغط على بعض المؤشرات كالطاقة النقل و التحضر و غيرها من المجالات الأخرى فالكثير من الضغوط البيئية تتناسب طرديا مع الزيادة الهائلة للسكان و ما يصاحبها من استهلاك مفرط و إجهاد على الموارد الطبيعية [1] .

و من بين مظاهر تأثير التهديدات البيئية على الامن المجتمعي الهجرة البيئية أو الهجرة المدفوعة بأسباب التغيرات المناخية إذ يؤثر تغير المناخ بشكل كبير على الهجرة حيث أن انعدام الأمن الإنساني التي تواجهها المجتمعات النازحة جراء التدهور البيئي و تلك المستقرة المستقبلة للنازحين تخلق طلبا هائلا على المساعدات الإنسانية و الحماية حيث يضر العنف بالنساء و الأطفال و الرجال على مناح مختلفة و تكون ضرباته للشرائح الأكثر فقرا و تهميشا.

كما أن التدهور البيئي و التغيرات المناخية الحاصلة قد تؤثر بشكل سلبي على الأمن بل و حتى تؤدي إلى انعدامه ، فالتقديرات تشير إلى أن ظاهرة التصحر التي تواجهها الدول العربية تهدد اكثر من 2.87 مليون كيلومتر مربع أي خمس مساحة الدول العربية [2].

---

[1] United nations Environment ***Programme, Keeping Track Changing Environment***, Nairobi ,October 2011 , PP.2-5.

[2] تقرير التنمية الانسانية العربية لسنة 2009 ، ***برنامج الامم المتحدة الانمائي المكتب الاقليمي للدول العربية*** ، ص 40 .

إن التغيير المناخي يؤثر على نقص المياه مما يقلص الإنتاج الزراعي فيؤدي إلى انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي و هذا كفيل بتهديد الأمن القومي ، كما أن ندرة الموارد الطبيعية لعبت دورا مهما و بارزا في الصراعات العرقية و الدينية في عدة مناطق في العالم مثل روندا منتصف التسعينات حيث عاشت حالة عنف مسلح خطير جدا ، كان سببه اجتماع عوامل عدة منها اللامساواة بين أفراد المجتمع و ندرة الأراضي الزراعية و تدهورها مما قلص فرص العمل في قطار الزراعة [1] .

المبحث الثاني : الجهود الدولية في مجال الأمن البيئي

يشكل التعاون الدولي إحدى الأسس التي يقوم عليها القانون الدولي ، حيث يساهم بدور بارز في إقامة العلاقات الدولية و يشجع على قيام تنظيم سياسي للمجتمع الدولي ، فضلا على أنه أحد المبادئ الأساسية التي يقوم عليها لتحقيق السلم و التنمية الدولية و بمقتضاه يتم الوصول إلى مشاركة جميع أطراف المجتمع الدولي لإيجاد حلول للمشكلات الشاملة لمختلف المجالات خاصة في ظل التهديدات الأمنية الجديدة و المعاصرة و التي لا يمكن لدولة واحدة مواجهتها [2].

المطلب الأول : دور المؤتمرات الدولية في مجال تحقيق الامن البيئي

يبدو جليا و أن مدلول التعاون الدولي في مجال حماية البيئة ينصرف إلى وجود تكاثف مجهودات كل أشخاص القانون الدولي و المنظمات الحكومية و غير الحكـومية لتبـادل الخبرات و محاصرة من المشكلات البيئة و التغلب عليها تحقيقا للأمن البيئي و إدارة البيئة إدارة رشيدة و حوكمتها و ذلك لشدة ارتباط العلاقة بين البيئةو الجنس البشري و لكون الحق في البيئة هو حق من حقوق الإنسان يلقى بالتزامات كبيرة جدا على عاتق الدول و المجتمع الدولي من أجل حمايته و ترقيتـه و الأمم المتحدة باعتبارها المنظمة الدولية الأولى الراعية

[1] مراد لطالي ، ***مرجع سابق*** ، ص 538 .

[2] أمال عبد اللطيف و نوال رمضاني ، ***مرجع سابق***، ص 07.

للسلم و الأمن الدوليين في مختلف المجـالات و خاصة الأمن البيئي و كذا الأمن الإنساني تسعى جاهدة لتقريب وجهات النظر بين الدول و كذا إقامة المؤتمرات و المحافل الدولية بهدف إبرام اتفاقيات دولية ملزم لتدعيم التعاون الدولي المثمر و إصلاح العلاقات الاقتصادية بين الدول و كذا المحافظة على الثروات الباطنية للجميع باعتبارها تراثا مشتركا للإنسانية جمعاء [1] و من المؤتمرات الدولية التي تصب أهدافها في مجال تحقيق الأمن البيئي نذكر :

01/ مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالبيئة الإنسانية (مؤتمر ستوكهولم 1972)

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها 23 قرارا تحت رقم 2398 في 1968/12/03 تضمن الدعوة إلى عقد مؤتمر عالمي حول البيئة و ذلك لمحاولة حل المشاكل البيئية التي تتعرض لها الكرة الأرضية ، و بمبادرة من دولة السويد تم عقد مؤتمر في مدينة ستوكهولم في الفترة الممتدة من 05 إلى 16 يونيو 1972 و انعقد المؤتمر تحت شعار " فقط ارض واحدة" و اعتبر وثيقة دولية تعني بمبادئ العلاقات الدولية في شؤون البيئة و كيفية التعامل معها و المسؤولية عما يصيبها ما أضرار ، و قد أقر المؤتمر في جلسة عامة ثلاث وثائق و هي إعلان ستوكهولم عن المبادئ المتعلقة بالبيئة ، خطة عمل تتكون من 109 توصية تدعو الحكومات و وكالات الأمم المتحدة و المنظمات الدولية إلى التعاون من أجل حماية الحياة و مواجهة مشكلات البيئة سميت " خطة لعمل الدول " و قرار عن ترتيبـات مالية و مؤسسية ، و تضمن الإعلان ديباجة و 26 مبدأ ، نصت الديباجة على ضرورة المحافظة على البيئة من طرف الإنسان ، أما المبادئ فيمكن تقسيمها الى :

أ/ ضرورة المحافظة على الموارد الطبيعية للكرة الأرضية من خلال التخطيط و الإدارة الواعية و هو ما نصت عليه المبادئ من 02 الى 07 .

[1] توفيق عطـــا الله ، ***دور التعـــاون الدولي في حماية الحقـــوق البيئية*** (مجلـــة الحقوق و العلوم السياسية لجامعة عباس لـغرور بخنشلة ، 09 جانفي 2008) ، ص 333 .

ب/ ضرورة دمج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لتأمين بيئة ملائمة إذ تعتبر العامل الأساس لدفع عجلة عملية التقدم و الرقي مع احترام حق الإنسان في العيش في بيئة نظيفة و سليمة .

ج/ الاهتمام بالجانب العلمي و الدراسات العلمية و التطور التكنولوجي للمحافظة على البيئة و هو ما نصت عليه المواد من 13 الى 20 .

د/ مسؤولية الدول عن الأضرار البيئية و ضرورة التعاون الدولي لحماية البيئة .

و أكدت المبادئ من 22 الى25 على ضرورة التعاون الدولي لمواجهة مختلف المشاكل البيئية و ضرورة تنمية قواعد القانون الدولي الخاصة بالمسؤولية البيئية عن أضرار البيئـة و تعـويض ضحـايا التلـوث و الأضرار الأخرى التي تنتج عن الأنشطة داخل حدود اختصاص الدول او تحت إشرافها [1].

و انطلاقا من المبادئ التي جاء بها المؤتمر يمكن استخلاص النقاط التالية :

* ضمن المؤتمر للإنسان الحق في العيش في بيئة نظيفة سليمة و ربط الحقوق البيئية بحقوق الانسان .

* نلمس من خلال مبدأ " **أرض واحدة** " فكرة الشعور بوحدة البيئة النظيفة السليمة للإنسان كون البيئة مشتركة للجميع .

2/ مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة و التنمية : عقد المؤتمر المعروف بقمة الأرض بريودي جانيرو في البرازيل في الفترة الممتدة من 03 الى 04 جوان 1992 ، و كان مكملا لمؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية في ستوكهولم و من بين الأهداف الأساسية للمؤتمر تحقيق مستوى جديد للتعـاون بين الـدول و العمل من أجل الوصول إلى اتفاق عالمي يحترم مصالح

[1] هاجر عروج ، ***الأليات الدولية لمواجهة التهديدات البيئية*** (مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية ، ع 13، جويلية 2018) ص 658.

كل طرف مع حماية الاندماج الدولي في البيئة العالمية كنظام شامل وعام و صدرت عن المؤتمر عدة اتفاقات منها :

أ/ **إعلان ريو بشأن حماية البيئة** : يعتبر الثمرة الأهم من ثمرات المؤتمر و تبنته كافة الدول و تضمن ديباجة و 27 مبدأ .

و قد جاء في إعلان ريو دي جانيرو للبيئة و التنمية لسنة 1992 طبقا للمبدأ 15 الذي ينص على " من أجل حماية البيئة " على الدول أن تطبق مبدأ التدابير الوقائية على نطاق واسع و بما ينسجم مع قابليتها و عندما يوجد تهديد بوقوع ضرر خطير أو نتعذر الإلغاء فإن نقص الإثبات العلمي لا يمكن التذرع به لتأجيل اتخاذ تدابير فعالة لمنع الاضرار بالبيئة [1].

قد نص المبدأ 16 أن البلد الملوث هو من يدفع للأخرين ثمن تلويته و نفاياته ، و هو ما يعرف حاليا بالملوث الدافع و تنتهي المبادئ على تأكيد العناصر الأساسية لإعلان ريو و هو ما ينص عليه المبدأ 27 الذي يدعو الدول و الشعوب للتعاون من أجل تنفيذ هذه المبادئ و العناية بزيادة تطوير القانون الدولي ميدان التنمية المستدامة [2] .

ج/ برنامج العمل المشترك للقرن 21 (المذكرة 21) : هو عبارة عن خطة عمل دولية للتنمية المستدامة و تنقسم إلى أربعة مجالات في 40 بندا تعطي نطاقا واسعا من المجالات التي تسعى للحفاظ على الموارد الطبيعية و تعزيز دور المجموعات المختلفة في إدارة الموارد الطبيعية و تعرضت الأجندة إلى مواضيع تنموية اجتماعية و اقتصادية و تكمن أهميتها في إدماج الاهتمامات البيئية و الاقتصادية و الاجتماعية في إطار واحد للسياسات [3] .

---

[1] المبدأ رقم 15 من إعلان ريو دي حانيرو .

[2] هاجر عروج ، **مرجع سابق** ، ص 660.

[3] أ مينة دير ، ***مرجع سابق***، ص ص 51-52.

د/ إعلان المبادئ المتعلقة بالغابات : يعمل الإعلان على حماية الغابات و تشجيع الإعلام البيئي في مجال الغابات و أكد على أن هناك بنود تؤكد على أن الغابات تشكل مستودعا هاما للكربون و ينبغي إدراك هذه النقطة عند وضع السياسات و الخطط الوطنية المتعلقة بالغابات .

إضافة إلى مجموعة من الإعلانات و الاتفاقيات الأخرى التي تهدف في محورها كما تنص على حماية البيئة من أجل تحقيق الأمن البيئي كالاتفاقية العامة بشان تغيير المناخ و التي أكدت على مبدأ العدالة و المسؤولية في مكافحة تغيير المناخ و كذا اتفاقية التنوع البيولوجي و التي تهدف إلى حماية الكائنات الحية الحيوانية و النباتية المهددة بالانقراض.

03/ مؤتمر جوهانسبورغ للتنمية المستدامة 2002 : تم عقده بجنوب إفريقيا في الفترة الممتدة من 04 أوت و 04 سبتمبر 2002 و كان الهدف منه الوقوف على الإنجازات التي تحققت عن طريق التنمية المستدامة منذ إعلان ريو و ركزت المبادئ العامة للمؤتمر على تحسين مستوى معيشة الأفراد و مكافحة الفقر و الحفاظ على الموارد الطبيعية من خلال ضبط أنماط الاستهلاك و تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع معايير السلامة البيئية ، كما أقر مبدأ الوقاية البيئية كجزء رئيسي للتنمية و اعتبر البيئة حق من الحقوق الإنسانية و المتمثل في حق الإنسان في بيئة نظيف خالية من الملوثات و سعى الى تطوير قواعد القانون الدولي البيئي كما سمحت هذه المؤتمرات لاتساع النظرة البيئية و ظهور معالم جديدة في المجال البيئي كموضوع التنمية المستدامة و مبدأ الدافع الملوث [1] .

المطلب الثاني : الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف الدولية

تعتبر الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف الدولية من أهم آليات المجتمع الدولي لتحقيق الأمن البيئي ، فقد أقر المجتمع الدولي العديد من الاتفاقيات الدولية البيئية لمواجهة الأخطار

[1] هاجر عروج ، ***مرجع سابق*** ، ص 663.

البيئية ، و حسب الإحصائيات المتاحة يوجد أكثر من 500 معاهدة بيئية عالمية و إقليمية و من أهم الاتفاقيات الدولية الأكثر إحاطة بجانب الأمن البيئي نذكر :

01/ معاهدة الأمم المتحدة حول قانون البحار : تم التوقيع عليها سنة 1982 و دخلت حيز التنفيذ عام 1994 و تضمن في موادها الخاصة بالبيئة و ضع قيود على إلقاء النفايات في البحر من السفن مع وجوب تقليص التلوث البحري إلى أدنى درجة ممكنة بما في ذلك التلوث من المصادر البرية والالتزام بتبني إجراءات الإدارة و المحافظة على الموارد الطبيعية ، وجوب التعاون الإقليمي و العالمي فيما يتعلق بالحماية البيئية و الأبحاث المرتبطة بها [1] .

02/ بروتوكول مونتريال الخاص بحماية طبقة الأوزون عام 1987 : تعد من أكثر النماذج نجاحا في مجال التعاون الدولي البيئي ، تم التوقيع عليها سنة 1987 و دخلت حيز التنفيذ عام 1989 و الهدف الرئيسي من البروتوكول هو حماية طبقة الأوزون من خلال اتخاذ تدابير لمراقبة الإنتاج العالمي و الاستهلاك الإجمالي للمواد المستنفذة للأوزن ، مع الإبقاء على الهدف النهائي المتمثل في القضاء على هذه المواد عن طريق تطوير المعارف العلمية و التكنولوجية البديلة [2].

07/ اتفاقية بازل للرقابة على نقل النفايات الخطرة عبر الحدود و التخلص منها 1989 : تم التصديق على هذه الاتفاقية عام 1989 و دخلت حيز التنفيذ سنة 1992 ، و تهدف الى توفير المعلومات حول النفايات و إدارتها للدول الموقعة عليها و إلى تقليل كمية النفايات الخطرة المتولدة و إلى ضرورة معاملتها و التخلص منها في مكان تولدها بقدر الإمكان و تقديم المساعدة للدول النامية لاتخاذ القرار بالموافقة أو الرفض لنقل النفايات عبر الحدود و تعتبر من الاتفاقيات التي أرست المبادئ الأساسية للبيئة حيت يتفاوت تطبيقها من دولة إلى أخرى وفق

[1] برنامج الامم المتحدة ، ***تقرير توقعات البيئة العالمية 3 : المنظورات الماضية و الحالية و المستقبلية*** (البحرين : المنامة عالم الترجمة ، 2002)، ص 12.

[2] بروتوكول مونتريال الخاص بحماية طبقة الأوزون عام 1987 ، في : www.un.org (2020/05/16).

لاستراتيجيات إدارة النفايات فيها التي تشكل الكلفة و التكلفة الاقتصادية اعتبارات أساسية عند وضع تلك الاستراتيجيات [1]، و تعتبر الاتفاق البيئي العالمي الأكثر شمول في مجال النفايات الخطرة و النفايات الأخرى و تهدف إلى حماية صحة الإنسان و البيئة من الآثار الضارة التي تنجم عن توليد النفايات الخطرة و النفايات الأخرى و نقلها و إدارتها عبر الحدود .

03/ الاتفاقية الإطارية لتغيير المناخ 1992 : الهدف النهائي لهذه الاتفاقية حسب نص المادة 02 من الاتفاقية هو الوصول إلى تثبيت تركيزات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطير من جانب الإنسان في النظام المناخي و ينبغي بلوغ هذا المستوى في إطار فترة زمنية كافية تتيح للنظم الإيكولوجية أن تتكيف بصورة طبيعية مع تغير المناخ و تضمن عدم تعرض إنتاج الأغدية للخطر ، و تسمح بالمضي قدما في التنمية الاقتصادية على نحو مستدام .

05/ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ 1992 : ظهرت نتيجة للجهود العالمية المبذولة لمواجهة التأثيرات السلبية لظاهرة الاحتباس الحراري و التغيرات المناخية ، و قد فتح باب التوقيع عليها خلال مؤتمر قمة الأرض الأول في ريو دي جانيرو بالبرازيل عام 1992 و صادق على الاتفاقية 193 بلدا و تهدف الاتفاقية إلى الوصول إلى اتفاق يؤدي إلى تثبيت تركيزات الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطير من جانب الإنسان في النظام المناخي[2] .

04/ اتفاقية مكافحة التصحر : تم التوقيع عليها سنة 1994 بموجب دعوة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة للعمل العاجل حول موضوع التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و خصوصا إفريقيا من خلال برامج وطنية تتضمن استراتيجيات طويلة الأجل .

[1] أمينة دير ، ***مرجع سابق***، ص 95.

[2] اتفاقية الامم المتحدة الاطارية بشان تغير المناخ ، في : www.epa.org.kw (2020/05/17).

حيث دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة لعقد اجتماع تنظيمي في مقر الامم المتحدة سنة 1993 ، حيث توالت انعقاد دوراتها الى ان اكتملت صياغة الاتفاقية فب باريس في جوان 1994 و قد نصت الاتفاقية على مجموعة من الاهداف تكمن في : ضرورة معاونة الدول المتضررة من طرف المجتمع الدولي في النواحي العلمية و التقنية و المالية ، و التعبير عن الادراك العالمي لقضايا التصحر و الجفاف [1].

06/ بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم الإطارية بشان تغير المناخ 1997 : يمثل الخطوة التنفيذية الأولى لاتفاقية الأمم المتحدة بشان تغيير المناخ المبرمة عام 1992 و يهدف إلى تخفيض نسبة انبعاثات الغازات الدفيئة المتسببة في الاحتباس الحراري بنسبة 05% مما كانت عليه خلال سنة 1990 و هو الهدف المقرر بلوغه سنة 2008 إلى غاية 2012 و قد وافقت الدول الصناعية على خفض الانبعاث الكلي للغازات الدفيئة بنحو 5.2% مقارنة بعام 1990.

08/ اتفاقية روتردام بشأن تطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن مواد كيمياوية و مبيدات و آفات متداولة في التجارة الدولية PIC : الهدف من الاتفاقية هو تشجيع المشاركة في المسؤولية و الجهود التعاونية فيما بين الأطراف في الإتجار الدولي بمواد كيميائية خطرة معينة بهدف حماية صحـــة البشر و البيئة من الأضرار المحتملة و المساهمة في استخدامها استخداما سليما بيئيا و ذلك بتشجيع و تسيير تبادل المعلومات عن خواصها [2] .

لهذا تكاتفت جهود الدول و اتخذت ابعادا جديدة و من أهم المبادرات على المستوى الدولي نجد المبادرة الدولية اليابانية التي طرحت خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1983 بخصوص تأسيس لجنة دولية للتنمية لتحقيق الأهداف المشتركة و تحقيقها على المستوى

---

[1] محمود الابرش ، ***السياسة البيئية في الجزائر في ظل الاتجاهات البيئية العالمية*** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية (جامعة محمد خيضر بسكرة : كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، قسم العلوم الاجتماعية 2016-2017)، ص195.

[2] اتفاقية روتردام بشأن تطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن مواد كيمياوية و مبيدات و آفات متداولة في التجارة الدولية في : www.moen.gov..iq (2020/05/18).

الدولي[1] و من أهم مبادئها إدماج البيئة بالاقتصاد العالمي و القضاء على الفقر و التوعية البيئية .

و من هنا نستنتج أن التعاون الدولي بكل أشكاله كفيل لتحقيق الأمن البيئي بالمحافظة على الحقوق البيئية و القضاء على المشكلات و التهديدات البيئية بمختلف أشكالها .

المطلب الثالث : المبادئ التي قررها المجتمع الدولي في مجال الأمن البيئي

إرساء التعاون الدولي قضية تستدعي اهتمام المجتمع الدولي لأن البيئة الإنسانية واحدة و هي كل لا يتجزأ كما أن التهديدات تتجاوز حدود و إمكانيات الدولة الواحدة و على هذا الأساس كان الاهتمام الدولي بالبيئة بداية من سنة 1972 في مؤتمر ستوكهولم الذي كان الانطلاقة الفعلية للتشريعات الخاصة بإرساء الأمن البيئي [2].

و من أهم المبادئ التي قررها المجتمع الدولي لحماية البيئة في إطار التعاون الدولي و التي تهدف في مجملها الى تحقيق الامن البيئي ست مبادئ يمكن ذكرها الآتي [3] :

أ/ **مبدأ التعاون أو التضامن الدولي** : تمثل قضايا البيئة خطرا مشتركا على البشر و تتطلب بالتالي تعاونا على مستوى العالم ككل و تعد قضايا البيئة نموذجا للقضايا التي لا يمكن التعامل معها إلا في نطاق العالم ، و اكتسبت البيئة بعدا عالميا يتجاوز كل الحدود السياسية للدول و الاعتبارات الجغرافية المحلية ، و أشار المبدأ 26 من إعلان ستوكهولم إلى أن المسائل البيئية يتعين أن يجري تناولها في جو التعاون بين الدول جميعا كبيرة أو صغيرة على قدم المساواة و أن يتم ذلك التعاون في إطار اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أو غيرها من الوسائل .

[1] صباح العشاوي ، ***المسؤولية الدولية عن حماية البيئة*** (الجزائر : دار الخلدونية ،ط 01 ، 2010) ، ص 194.

[2] خالد العراقي ، ***البيئة تلوثها و حمايتها*** (القاهرة : دار النهضة العربية ، ط 1 ، 2011) ، ص 135 .

[3] عبد الجليل مفتاح ، ***التعاون الدولي في مجال حماية البيئة*** (مجلة الاجتهاد القضائي ، ع 12 ، 2016)، ص 14.

و قد كرست الممارسة هذا المبدأ من خلال اجتماع لندن 1990 ، و ذلك عندما أصدرت كبريات الدول النامية خاصة الهند و الصين ، على أن تتحمل الدول المصنعة عبء تحول الدول النامية إلى الأساليب البديلة التي تحمي طبقة الأوزون ، و تقرر هذا المبدأ لأول مرة فتم إنشاء صندوق خاص متعدد الأطراف للأوزون تديره الدول المصنعة التي تدفع الأموال والدول النامية التي تنفق الأموال فيها مناصفة و بهذا يكون العالم قد طبق فعلا لأول مرة مبدأ المشاركة الجماعية في الحفاظ على البيئة إزاء المشاكل الكوكبية التي أصبح هناك تسليم بأن مواجهتها مسؤولية جميع الدول دون استثناء [1].

ب/ مبدأ الحيطة : من المبادئ الهامة في مجال قواعد القانون الدولي للبيئة و معناه وجوب أخذ الاحتياطات المناسبة للوقاية من تلوث البيئة و قد جاء المبدأ 15 من وثيقة إعلان ريو للبيئة و التنمية الصادر في 14 جوان 1992 معلنا " من أجل حماية البيئة " تأخذ الدول على نطاق واسع بالنهج الوقائي حسب قدرتها ، و في حالة ظهور أخطار جسيمة ، لا سبيل إلى عكس اتجاهها ، ينبغي أن لا يستخدم الافتقار إلى اليقين العلمي الكامل سببا لتأجيل اتخاذ تدابير تتسم بالفاعلية لمنع تدهور البيئة [2] .

ج/ مبدأ التمييز و المساواة في المعاملة بين ضحايا الملوثات العابرة للحدود : الهدف من المبدأ تمكين ضحايا الأضرار البيئية العابرة للحدود من استعمال نفس الإجراءات و اللجوء إلى نفس الأجهزة الإدارية و القضائية المتاحة لمواطني الدول التي يصدر عنها التلوث العابر للحدود أو التي يتواجد على إقليمها مصدر الضرر البيئي بدون تمييز على أساس الجنسية أو الاقامة أو المكان الذي يقع فيه الضرر و تم تقرير هذا المبدأ في ديباجة الاتفاقية المتعلقة بالآثار العابرة

[1] أسامة الخولي ، ***البيئة و قضية التنمية و التصنيع*** (الكويت : عالم المعرفة ، مطابع السياسة 2002)، ص 42.

[2] أشرف عرفات ابو حجازة ، ***مبدأ الملوث يدفع*** (القاهرة : دار النهضة العربية 2006)، ص33.

للحدود للحوادث الصناعية هلسنكي 1992 و الاتفاقية المتعلقة بالحق في استخدام المجاري المائية الدولية في غير أغراض الملاحة نيويورك 1997 [1].

د/مبدا الملوث الدافع : ظهر هذا المبدأ في إطار منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية كمبدأ للسياسات البيئية يهدف إلى ترشيد استخدام الموارد الطبيعية التي تحتويها البيئة و تحميل الملوث أعباء منع و مكافحة التلوث كي تكون البيئة في حالة مقبولة و قد أيد هذا المبدأ كذلك المبدأ 16 من إعلان ريو دي جانيرو 1992 آخذا في عين الاعتبار النهج القاضي بأن على الملوث من حيث المبدأ أن يتحمل تكلفة التلويث مع المراعاة الواجبة للمصلحة العامة [2] .

ذ/مبدا المنع و الحظر : من خلال وضع قواعد و إجراءات تمنع وقوع الضرر قبل حدوثه أفضل من التعويض عن الضرر الناتج عن التلوث بعد حدوثه و هو مبدأ يقضي بأن الوقاية خير من العلاج و قد أيد هذا المبدأ العديد من الاتفاقيات الدولية و قد أشار إليه المبدأ 14 من إعلان ريو 1992 .

هـ/ مبدأ المصلحة الفردية في حماية البيئة : و هو من المبادئ الحديثة التي ظهرت في التشريعات الوطنية و أحكام القضاء الدولي و الاتفاقيات الدولية ، و يقوم هذا المبدأ على إيلاء المصلحة الفردية في حماية البيئة عناية خاصة و تتمثل هذه العناية في إعطاء الحق للأفراد بصفتهم المجردة باللجوء إلى القضاء للدفاع عن الأضرار التي تلحق بالبيئة و يستند هذا المبدأ إلى أن أضرار البيئة ENVIRENEMENT DAMAGES لا تفرق بين إنسان و آخر ، لأن هذه الاخطار حركية في طبيعتها لا تفرق بين إقليم دولة أو بين شخص و آخر و من تم يكون من حق أي فرد تلحقه أضرار منها الحالية أو المستقبلية أن يطلب من القضاء و حمايته منها [3] .

---

[1] عبد الجليل مفتاح ، ***مرجع سابق*** ، ص 18.

[2] ***المرجع نفسه*** ، ص 19.

[3] أمال عبد اللطيف و نوال رمضاني ، ***مرجع سابق*** ، ص 46.

و استخلصت الدراسة بأن الأخطار الناجمة عن التهديدات البيئة تعد بمثابة تحديات عالمية سواء من حيث المسببات أو من حيث الحلول الواجبة تطبيقها على حد سواء إضافة إلى أنها تحديات تشمل معظم النشاطات سواء الإقتصادية ، التكنولوجية و غيرها من النشاطات الإنسانية.

في المقابل يتأثر الإنسان بنتائج هذه التهديدات و على رأسها تغير المناخ ، التدهور البيئي التصحر و غير ذلك من التهديدات و في جميع المجالات سواء الأمن الصحي من خلال انتشار و تفشي الأمراض الوبائية المرتبطة ارتباطا وثيقا بظواهر تغير المناخ من جفاف و اضطرابات في أحوال الطقس ، و كذا الأمن الغذائي المرتبط بمعاناة الملايين من البشر من سوء التغذية الناتج عن المجاعة ، و غيرها من المجالات الأخرى التي تمس بالإنسان بدرجة أولى الأمر الذي جعل من التعاون الدولي جد ضروري في مجال الأمن البيئي و كحتمية لا بد منها للتخفيف أو القضاء على المشكلات البيئية و ضمان القدر الأكبر لتحقيق الأمن البيئي و اعتباره الحل الوحيد لتنظيم و معالجة المشكلات البيئة باختلاف أنواعها و مصادرها من خلال خلق آليات دولية ترتكز بالأساس على المنظمات الدولية العالمية و كذا الاتفاقيات المتخصصة و إرساء مبادئ و جهود دولية في مجال حماية البيئة إضافة إلى مختلف الدارسات و الأعمال و التقارير الصادرة عن مختلف مراكز الأبحاث و المنشغلين بالحق البيئي و التي كانت وراء إنتاج مجموعة من المبادئ الهادفة الى تحقيق الامن البيئي .

الفصل الثالث:

الصعوبات التي تواجه التعاون الدولي في مجال الأمن البيئي و استراتيجيات ترقيته

الفصل الثالث : الصعوبات التي تواجه التعاون الدولي في مجال الامن البيئي و استراتيجيات ترقيته

بالرغم من مختلف الاليات الرامية الى تحقيق الامن البيئي إلا أن هناك مجموعة من الصعوبات و العراقيل التي وقفت حائلا دون الوصول الى نتائج قطعية تهدف إلى حماية البيئة و التخلص من المشكلات

و يرتبط تحقيق الأمن البيئي بضرورة وضع استراتيجيات بيئية دولية تمثل منهاجا حقيقيا مبنيا على تحليل و دراسة المشكلات البيئية و وضع خطط و برامج تمثل دور الأمن البيئي الفاعل الذي يوفر الحماية من المنتجات الملوثة للبيئة و التهديدات المرتبطة بها و العمل على تحقيق الأمن البيئي و محاولة ترقيتيه .

لهذا ستتناول الدراسة في هذا الفصل أهم هذه العراقيل و الصعوبات التي تواجه التعاون الدولي في مجال الامن البيئي و ماهي متطلبات التقليل من التهديدات البيئية و ذلك بتقسيم الفصل الى مبحثين تناول المبحث الأول الصعوبات التي تواجه التعاون الدولي في مجال تحقيق الأمن البيئي و المتمثلة في تباين المواقف الدولية من حماية البيئية الصعوبات الاقتصادية و نقص الوعي البيئي و في المبحث الثاني متطلبات ترقية الأمن البيئي من خلال الاستراتيجيات الاستباقية و استراتيجية الحماية و الوقاية و الرشادة البيئية .

المبحث الأول: الصعوبات التي تواجه التعاون الدولي في مجال تحقيق الامن البيئي

رغم اسهام جهات كثيرة خاصة المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية في حماية البيئة و رغم المؤتمرات و البروتوكولات الدولية فإن الوعي البيئي لم يتبلور بما فيه الكفاية مما كرس استمرارية تدهور البيئي و زيادة خطورة التهديدات البيئية و رغم تحقيق بعض النتائج

الإيجابية إلا أنها كانت بعيدة كل البعد عن الأهداف الرئيسية المسطرة في مختلف الاتفاقيات و ذلك بسبب أن أكثر الدول الملوثة للبيئة هي الولايات المتحدة الأمريكية و الصين و الهند رفضت الانضمام إليها و من أهم الصعوبات التي واجهت التعاون الدولي في مجال تحقيق الأمن البيئي و الحد من التهديدات البيئية :

01/ تباين المواقف الدولية من حماية البيئة ،

02/ نقص الوعي البيئي ،

03/ الصعوبات الاقتصادية .

المطلب الأول : تباين المواقف الدولية من حماية البيئة

من أهم الصعوبات التي تواجه التعاون الدولي في مجال الأمن البيئي هو الاختلاف الواضح في مواقف الدول اتجاه الإجراءات الجماعية المتخذة في كل مؤتمر دولي من أجل حماية البيئة من التلوث لإيقاف التدهور المستمر[1] .

فبالرغم من التحضيرات لعقد المؤتمرات إلا أنه و في كل مؤتمر يتوافق فيها الجميع و تتخذ القرارات إلا أنها تنتهي بمعارضة الولايات المتحدة الأمريكية و اي دولة اخرى او التحفظ عليها .

فلقـــد كان للاهتمام الدولي بحماية البيئة أثاره على المستوى المحلي في أغلب دول العـــالم فصدرت تشريعات كثيرة لحماية البيئة و استفادت دول متعددة من أنظمة رصد التلوث و أنظمة تحديد مستويات التلوث المسموح به ، و بيان المشروعات التي يمكن أن تؤثر على بيئات الدول الأخرى و غير ذلك من الخـــدمات البيئية التي قامت بها المنظمات الدولية ، غير أن قـــواعد

[1] منى بن رجم و صليحة بوعجينة ، ***متطلبات الأمن البيئي العالمي ، التحديات و الرهانات*** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر علوم سياسية (جامعة 08 ماي 1945 قالمة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية 2012-2013)، ص 151.

القانون الدولي لا تزال تفتقد إلى الجـــزاء الرادع و إلى السلطـــة الدولية المهيمنة و تأخذ معظم أعمـــال المؤتمرات الدولية شكل توصيات غير ملزمة للدول التي ترفض تنفيذها و لا توجد قوة ملزمة حقيقية لهذه التوصيات[1] .

فلا تـزال الـدول النووية تلوث و تجري تجـارتها في البر و البحر ضاربة عـرض الحائط بسـلامة البيئة و اتفاقيتها الدولية و قامت بعضها بتصدير نفاياتها الذرية الخطيرة لدفنها في أراضي الدول الفقيرة مقابل مبالغ زهيدة و لم تتوقف من نقل مخلفاتها الخطيرة على البيئة إلى دول العالم الثالث رغم تخلفها و عجزها عن مواجهة أثارها و ذلك لحماية أقاليمها أو تهربا من تحمل تكاليف التلوث الكبيرة .

فرغم جهـود الأمم المتحـدة و الشرح الطويل للمخاطـر التي يعاني منها كـوكب الأرض و البشـــرية و مطالبته على أن تكون القرارات ملزمة مع تكييفها في إطار زمني محدد لكنه كان يصطدم برفض الولايات المتحدة الأمريكية إذ أن أي اتفاق أو بروتوكول بيئي و خاصة لجهة الحـد من انتشار التلوث و تغير المناخ و التنوع البيولوجي و معالجة ثقب الأوزون أن لم توافق عليـــه الولايات المتحدة الأمريكية و لم تلزم به فلا يكون له أي مفعول و بالتالي فهو غير مجد و سيستمر تأثير تصاعد كثافة التلوث في توسيع طبقة الأوزون و هو بدوره ينعكس على المنـــاخ العالمي سلبـا و هو المسبب الرئيسي للفيضـــانات و التصحر و الجفاف [2] .

فرفض بعض الدول الانضمام لبعض الاتفاقيات الدولية يعود إلى محاولة هذه الدول إلى تحقيق مصالحها حتى و إن كانت هذه المصالح تمس بدول أخرى أو على حسابها .

---

[1] ***المرجع نفسه*** ، ص 153.

[2] عامر طراف ، ***التلوث البيئي و العلاقات الدولية*** (بيروت : مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، ط 01 2008) ، ص 221.

و في هذا الإطار ، فقد رفضت الولايات المتحدة الأمريكية الانضمام إلى اتفاقية التنوع البيولوجي بعد مؤتمر الأرض لأن الاتفاقية بدت أنها تزود البلدان بوسيلة لتأكيد سيادتها على الموارد الموجودة على أراضيها و المطالبة بثمن تلك الموارد و في رئاسة كلينتون وقعت الولايات المتحدة الاتفاقية و انهمكت مع الأطراف الأخرى في مهمة لتفاوض للتوصل إلى بروتوكول غطى المجال المثير للنزاع و المتعلق بحقوق الحكومات في حماية أراضيها من الضرر البيئي الذي يلحقه التطور الصناعي و رغم أن البروتوكول حمل آثارا تجارية سلبية على الولايات المتحدة الأمريكية فقد تم إبرامه [1] .

يواجه امتثال الدول للاتفاقيات الدولية البيئية بوجه عام تحديات كبيرة حيث أن العمل على تنفيذ الاتفاقيات البيئية يتضمن في جزء كبير منه التزامها بتنفيذ برامج و نشاطات وطنية تخضع لمراقبة و إشراف الهيئة الدولية التي تحدد الاتفاقية لذا يعد فرض الامتثال على الدول ذات السيادة أحد اهم التحديات التي تواجه الامتثال للاتفاقيات الدولية [2].

فبسبب رفض الولايات المتحدة الامريكية حيال التلوث البيئي ، تشجعت دول العالم الثالث على عدم الالتزام بالقرارات الدولية حيال التلوث البيئي، و استمرت هده الدول في تخريب النظام البيئي و المساهمة في زيادة التلوث خاصة في الدول الفقيرة و الدول ذات الكثافة السكانية الكبيرة ، اذ لا يمكن لاحد ان يطلب من الدول ان توقف نشاطها التي تساهم و لو بنسبة ضئيلة جدا في تلوث البيئة [3].

[1] سليم حميداني ، ***إدارة مخاطر التغيرات المناخية بين سوء الإدراك و استراتيجيات التكيف***، ملتقى وطني حول التغيرات المناخية و اثرها على الامن الدولي و التنمية المستدامة ، جامعة قالمة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، يومي 17 و 18 افريل 2018 ، ص 06

[2] منى بن رجم و صليحة بوعجينة ، ***مرجع سابق*** ، ص 159.

[3] عامر الطراف ، ***مرجع سابق*** ، ص 222.

لهذا يواجه امتثال الدول للاتفاقيات الدولية التي تهدف الى حماية البيئة تحديات و صعوبات كون ان تنفيذ بنود هذه الاتفاقيات و المعاهدات يرتبط و بشكل كبير مع التزاماتها بتنفيذ برامجها الوطنية ، لهذا ففرض امتثال الدول للاتفاقيات من اهم التحديات التي تواجه التعاون الدولي في مجال الامن البيئي.

المطلب الثاني : الصعوبات الاقتصادية

تأخذ المشاكل البيئية صفة العالمية مجتازة الحدود الحضارية ، الحدودية ، السياسية و الجغرافية ، فالسؤال المطروح هل يختلف تناول مسألة الأمن البيئي بين الطرفين بسبب اختلاف المعطيات الاقتصادية و التكنولوجية لكل منهما ؟ فدول الشمال ذات المستوى الاقتصادي و التكنولوجي المتقدم هي دول غنية تحتل الصناعة فيها مكانا بارزا في النشاط الاقتصادي إضافة إلى سعيها الدائم لامتلاك أسباب التكنولوجيا الحديثة و لكن في المقابل و نتيجـــة للتصنيـــع المكثف و الاستعمال الواسع للآلات و الاستهلاك الكبير للطاقة سواء في مجال الصناعات السلمية أو الحربية كل هذه الأسباب تركت على البيئة آثار مدمرة و تحديات تحد من الأمن الإنساني و البيئي و العالمي ، كما أن قضية التباين الاقتصادي تركت أزمات و معيقات أمام نجاح المجهودات الساعية لحماية البيئية ففي الوقت الذي تصر فيه الدول النامية على قضايا نقل التكنولوجيا ، حل مشكل الديون ، الفقر ، المطالبة بمساعدات إضافية لمواجهة التزامات حماية البيئية و المطالبة بمبدأ المسؤولية و التعويض التي تتحملها الدول الصناعية بسبب سياساتها التجارية الضارة بالبيئة فإن دول الشمال تطالب بعولمة الأنظمة البيئية التي تضعها هي أو الصادرة عن المعاهدات الدولية و رفض الإدانة الأحادية و مسؤوليتها في تدهور أوضاع البيئة و هذا التباين في المطالب يفرز لنا بعض المعيقات التي تحول دون تطبيق ما يصدر من تشريعات لحماية البيئة[1] .

[1] منى بن رجم و صليحة بوعجينة ، ***مرجع سابق*** ، ص 161.

فبالرجوع إلى الواقع نجد أن الدول المتقدمة تملك تكنولوجيات خلفت ورائها كميات هائلة من التلوث التي أثرت عليها و على الدول النامية و لكنها في المقابل بإنتاجها للوسائل المساعدة على ضبط التلوث أو تصريفه بطريقة غير مضرة إضافة إلى كلفتها الغالية بالنسبة للدول النامية فإن الدول المتقدمة لا تزال تحتكرها لنفسها رغم ما ورد في الاتفاقيات التي تنص على ضرورة نقلها لغيرها للانتفاع بها حتى نجدها في كثير من الأحيان مازالت تقوم بتشجيع انتقال الكثير من الصناعات الملوثة لكي تتخلص منها و تستفيد و البلدان النامية ترحب بها تحت شعار التنمية و التصنيع دون الالتفات إلى آثارها الضارة بالبيئة و المستنزفة للموارد الطبيعية فهي تحتفظ بالصناعات النظيفة و هذا يعزز من الهوة القائمة بينهما .

كما أن الأموال المخصصة على المستوى الدولي لحماية البيئة مازالت منخفضة مقارنة بمعدلات الإنفاق العسكري فالإنفاق العالمي في مجال الموت و التدمير يفوق بدرجة لا توصف الإنفاق في مجال حماية البيئة و قد أكدت دراسة غير رسمية أجراها البنك الدولي سنة 1980 أنه من أجل مكافحة الفقر و تحقيق التنمية يتطلب تخصيص مبلغ يتراوح بين 45–60 مليار دولار سنويا و لمدة عشرين سنة ابتداء من سنة 1980 الى غاية سنة 2000 بمعنى آخر إن المشروع يبلغ إجمالا 1000 دولار في حين أن العالم ينفق في السنة الواحدة ما يزيد عن هذا المبلغ بكثير في المجالات العسكرية المؤثرة على البيئة [1] .

فالتباين في المستوى الاقتصادي بين الدول الصناعية الكبرى و الدول النامية في المجال الاقتصادي في تزايد مستمر مما أثر بشكل سلبي على تحقيق الأمن البيئي و التخفيف من المشاكل البيئية المهددة للعالم في جميع المجالات و عليه فإن تحقيق الأمن البيئي يرتبط ارتباطا وثيقا بمدة التوافق بين الدول و العمل على تجنب الاختلالات الاقتصادية بينها بحيث تقوم الدول المتقدمة بالالتزام بنصوص المعاهدات و الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية البيئة .

[1] مروان يوسف الصباغ ، ***البيئة و حقوق الانسان*** (بيروت : كومبيو نشر للدراسات و الاعلام و النشر و التوزيع ، ط 01 1992) ، ص ص 67–68 .

و لهذا بقي المنظور البيئي لا يطبق بطريقة علمية في كثير من دول العالم خاصة في الدول الصناعية في ظل غياب بعض الضوابط التي تحكم و تقلل من مخاطر هذه الملوثات البيئية إضافة إلى الموانع المادية و تحقيق الأرباح الذي أعمى الكثير من الدول و جعلها تعطي أهمية للقطاع الاقتصادي خاصة و لا تهتم في كثير من الأحيان بالجانب البيئي بالرغم من وجود العديد مــن الاتفاقيات و المعاهدات الدولية التي تنص على أن المسؤولية البيئية مسؤولية جماعية دولية تخص كل كائن .

و تعتبر الصناعة المتسبب الأول في مختلف التهديدات البيئية و في مقدمتها التلوث بمختلف أنواعه و قد أدت الأثار السلبية للنشاط الصناعي على البيئة إلى زيادة متسارعة في التلوث كما أن التطور التكنولوجي أحدث خللا بيئيا بسبب التفجيرات الذرية و النفايات النووية و الصناعات الكيمياوية على اختلافها و شوهت الطبيعة و أصيبت الإنسان في صحته و سلامته .

المطلب الثالث : نقص الوعي البيئي

من أهم الصعوبات التي تواجه تحقيق الأمن البيئي على المستوى الدولي نقص الوعي البيئي رغم إسهامات جهات كثيرة خاصة المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية في مجال حماية البيئة و رغم المؤتمرات و البروتوكولات الدولية فإن هذا الوعي لم يتبلور بما فيه الكفاية لدى الناس و لدى صناع القرار مما يكرس استمرارية التدهور البيئي و يزيد من خطورة التهديدات البيئية [1] .

[1] محمد مجدان ، ***مرجع سابق*** ، ص 64.

فالوعي البيئي هو الإدراك و الوعي القائم على الإحساس و المعرفة بالعلاقات و القضايا و المشكلات البيئية مع اقتراح أنسب الأساليب لمواجهة هذه المشكلات ، فإدراك الفرد للتأثيرات البيئية المختلفة على الكائنات الحية كالإنسان ، الحيوان و النبات و تأثير هذه الكائنات على البيئة نفسها و ما يترتب على ذلك من نتائج إيجابية يهمل على بقائها أو سلبية يعمل على الحد منها و السعي لحلها ، كما أن هدف التوعية البيئية هو تنبيه سكان العالم بالبيئة و مشكلاتها بما في ذلك تنبيه معارفهم و اتجاهاتهم و دوافعهم و التزاماتهم بالعمل أفرادا و جماعات نحو إيجاد حل للمشكلات البيئية الراهنة و منع حدوث مشكلات جديدة [1] .

فالوعي البيئي لا يزال يكاد يكون معدوما في المجالات البيئية بالرغم من الدور الذي تلعبه عدة وسائل من أجل توسيع دائرة الاهتمام بمجال حماية البيئة و المحافظة عليها و خلق نوع من الشعور بالواجب اتجاه البيئة .

فمع انعدام توافر المعلومات البيئية و غياب التنسيق بين الجهات الفاعلة في البيئة تتضح ملامح ضعف الوعي البيئي و بالتالي يتعذر على الفاعلين فيها أداء أدوار معهودة لهم بشكل صحيح إلى حد أنها تتعثر بل تتراجع و في ذلك إشارة إلى ضيق نطاق الوعي البيئي إلى درجة أن تفكير الفاعلين يتجه بمتجهات لا تغير المطلوب و لا تعالج المهموم أي أنها تدور في حلقة مفرغة مفقودة أساسا [2] .

فغياب الوعي البيئي يتجسد من خلال امتلاك توابت معلوماتية عن البيئة كون أن الفرد على التماس مباشر مع البيئة التي يعمل فيها إلا أنه في ظل غياب هذا الوعي يصعب الحفاظ على البيئة و عدم القدرة على حمايتها و تحقيق الأمن البيئي العالمي .

---

[1] منى بن رجم و صليحة بوعجينة ، ***مرجع سابق*** ، ص 169.

[2] مصطفى يوسف كافي ، ***اقتصاديات البيئة و العولمة*** ، دار رسلان ، ص 150.

فعلى الرغم من زيادة الاهتمام الدولي و الإقليمي بالجانب البيئي و سن العديد من القوانين الوطنية و الدولية للحفاظ على البيئة إلا أن هناك عنصرا يبقى ضروريا لتفعيل عملية حماية البيئة و الحفاظ عليها و ضمان تواصل عملية التنمية فهذا العنصر هو نفسه الوعي البيئي فإذا توافر فإنه يكون أكثر من سن القوانين و بصفة عامة فإن المشكل ليس في الحاجة إلى التشريعات المتعلقة بحماية البيئة بقدر ما هي بحاجة إلى زيادة الوعي البيئي بضرورة حماية البيئة و المحافظة عليها.

فعدم الإدراك و الوعي البيئي يؤثر على الأمن البيئي بصورة كبيرة جدا ، اذ اجمع المختصون على أن السلوك المكتسب من التعلم هو أهم آليات الأمان البيئي و ذلك لارتباط الموارد الأرضية بنوع النشاط الممارس الذي يضبطه السلوك اتجاه الممارسة ، و الحقيقة أن الأمن البيئي لا يتحقق إلا بالإنسان نفسه ، إذا وافقنا أن نسبة 90 الى 95 بالمائة من التهديدات البيئية سببها العوامل البشرية لذا كان الاتجاه نحو تعلم الإنسان هو الحل لتحقيق الأمن البيئي[1] .

و يمكن حصر أهم أسباب فشل المجتمع الدولي في الحد أو التقليل من التهديدات البيئية و مواجهتها فيما يلي [2]:

01/ غياب صفة الإلزام في العديد من الاتفاقيات البيئية ، و غياب هيئة دولية مستقلة قادرة على متابعة إنجازات الدول و مدى تطبيقها للاتفاقيات و فرض عقوبات عند عدم الالتزام.

02/ فرض اللوبيات التي تعمل لصالح الشركات الاقتصادية و التجارية الكبرى ، ضغوطات كبيرة على صناع القرار في العديد من الدول خاصة الصناعية و منعهم من تبني سياسات بيئية فاعلة أي أن هناك تضارب بين حماية البيئة و تحقيق المصالح الاقتصادية .

[1] ابراهيم محمد التوام ابراهيم و احمد حمد ابراهيم الفايق ، ***مرجع سابق*** ، ص 184.

[2] محمد مجدان ، ***مرجع سابق*** ، ص 65.

03/ قلة الاستثمارات في مجال الطاقات المتجددة النظيفة سواء من طرف الحكومات أو الخواص لأنها غير مربحة بل أكثر من ذلك هي جد مكلفة .

04/ اعتماد الاقتصاد العالمي على الطاقات التقليدية الملوثة : كالفحم النفط و الطاقة النووية .

05/ ضعف الوعي البيئي لدى الناس و صناع القرار و السياسيين في أنحاء العالم .

06/ ارتفاع التكاليف عند تبني ما يعرف بعمليات الإنتاج النظيفة و فرز النفايات فبالرغم من أنها مفيدة جدا للحفاظ على البيئة إلا إنها تتطلب استثمار و ميزانيات كبيرة لا تتوفر عليها بعض الشركات لا سيما متوسطة الحجم و الصغيرة .

07/ فشل فرض آلية الضرائب الإيكولوجية بسبب تعرضها للرفض الشعبي في ظل الأزمات الاقتصادية التي تعيشها الدول الصناعية خاصة .

08/ غياب حوافز و مساعدات مالية تقدم للدول و الشركات الصناعية من أجل تبني سياسات بيئية فعالة و دائمة باستمرار.

09/غياب التقارير السنوية حول التغير المناخي التي يفترض أن تقوم بعدادها وزارات البيئة في مختلف الدول و الاستفادة منها للقيام بإصلاحات هيكلية في مجال البيئة .

10/فشل الاعلام في ايصال فكرة ان التغير المناخي هو من أكبر من العوامل المسببة في تفاقم الازمات و المشاكل و بروز صراعات و مشاكل بسبب ندرة الموارد و غيرها .

المبحث الثاني : متطلبات ترقية الأمن البيئي

نظرا لما اكتست به التحديات و التهديدات البيئية من صفة العالمية فضلا عن اعتلائها سلم التهديدات التي أصبحت تهدد الأمن العالمي مما دفع المهتمين و الباحثين في مجال البيئة

إلى إيجاد استراتيجيات كفيلة بتحقيق الأمن البيئي و مكافحة التلوث و المحافظة على البيئة من أجل تحقيق الأمن بصفة عامة و الأمن الانساني بصفة خاصة .

فترقية الأمن تستلزم تظافر جهود جميع الفواعل الأمنية بدء بالفرد و المجتمع و الدولة وصولا إلى المنظمات و المؤسسات الخاصة و العامة عبر اشراكهم في وضع الخطط و الاستراتيجيات و من ثم رسم الدور الذي تلعبه كل جهة في تنفيذه ، و رغم أن ترقية الأمن تختلف حسب طبيعة البلد و تركيبته البشرية إلا أنها تحتاج إلى مقاربة عبر قطاعية كل حسب اختصاصه .

المطلب الاول : الاستراتيجيات الاستباقية

يقصد استبق ابتدر أي بادر قبل حصول الشيء ، و اصطلاحا تلك الجهود القبلية المتحورة حول آليتي الحماية من القمة إلى القاعدة و التمكين من القاعدة إلى القمة ، التي تبادر بها فواعل الأمن الإنساني لأجل اجتناب و استباق نشوء تهديدات بيئية و مخاطر مستديمة لبقاء الفرد و تقوض كرامته و تهديد امنه البيئي [1] .

و هي اجراءات الاستعداد للكوارث حتى لا تكون لها أثار كبيرة ، و ذلك عن طريق التنبؤ و وضع خطط قبل حدوث الكارثية و من هذه الاستراتيجيات تفعيل دور المؤسسات الداخلية خاصة تلك المعنية بحماية البيئة و المحافظة عليها .

كما ترتكز هذه الاستراتيجية على تحليل المخاطر الناجمة عن الكوارث قبل حدوثها للتمكن من وضع خطط مستقبلية لمواجهتها و العمل بنظام الأخطار قبل حدوث المشاكل البيئية .

[1] رؤوف منصوري ، ***الهجرة السرية من منظور الامن الانساني*** ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في القانون العام (جامعة سطيف 2 : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2013-2014) ، ص 210.

و من بين أهم المؤتمرات الدولية التي وضعت استراتيجيات استباقية للحد من الكوارث الطبيعية قبل حدوثها المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث الطبيعية في يوكوهاما في اليابان سنة 1994 من أجل عالم أكثر أمنا تضمن المبادئ التوجيهية للاستعداد للكوارث و التخفيف منها عن طريق تبادل التكنولوجيات و المعلومات و ايجاد وسائل للإنذار المبكر و بناء قدرات الدول و في سنة 2003 تم عقد مؤتمر عالمي آخر لإكمال خطة يوكوهاما و إيجاد سبل افضل[1].

و تعتبر الاستراتيجية الأنجع على الإطلاق القائمة على منع بروز الحركيات المنتجة للتهديدات البيئية وفق حيز زمني يكون على المدى المتوسط و البعيد حتى تعتمد على التخطيط الاستراتيجي المسبق قبل حدوث الخطر ، ففي ظل وجود تهديد بيئي معين نلجأ لوضع مجموعة خطط تكون جاهزة للتنفيذ وقت الحاجة [2] .

و أبرز مثال في هذا النموذج التصدي لظاهرة الاحتباس الحراري التي تنتج لنا مخاطر التغير المناخي و هنا نجد المجتمع الدولي عمل على وضع استراتيجيات تهدف لتخفيض الانبعاثات الغازية الدفيئة من خلال اتفاقيات مشتركة أهمها بروتوكول كيوتو الذي انتهى العمل به سنة 2015 [3] .

كما تجدر الإشارة أنه بعد الكارثة البيئية التي سببها تضرر مفاعل فوكوشيما باليابان جراء التسونامي الذي ضرب المنطقة سنة 2011 و التي جعلت المنطقة غير قابلة للعيش و تم تهجير سكانها أدى بالعديد من الدول النووية و منها المانيا إلى التخلي عن هذا النوع من الطاقة و استبداله بطاقات سلمية صديقة للبيئة ، كما أن من أهم مبادئ القانون البيئي مبدأ

---

[1] سامي محمد هشام حريز و زيد منير عبوي ، ***إدارة الكوارث و المخاطر ، الأسس النظرية و التطبيقية*** (الأردن : دار الراية للنشر و التوزيع ، ط 01 ، 2008) ، ص 62 .

[2] مراد لطالي ، ***مرجع سابق*** ، ص 545.

[3] برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، تقرير التنمية الانسانية 2007 ، ص 103 .

الحيطة الذي مفاده في غياب حقائق علمية مؤكدة عن ظاهرة بيئية معينة فلا يمنع ذلك من أخذ تدابير احترازية ووقائية لأجل استباق نشوء مخاطر مؤكدة تسبب لنا الضرر البيئي و هذا ما يسمى بالتخطيط الاستباقي أي البحث عن ازالة المصادر التي قد تكون مستقبلا مصدرا لإنتاج الأخطار و التهديدات .

فمفهوم التنمية المستدامة يجد تطبيقه في التخطيط الاستراتيجي بصورة واضحة من خلال تخطيط الجيل الحاضر لكيفية الاستدامة البيئية للأجيال المستقبلية و التفكير في اتاحة الفرص التي تسمح لهم بمستوى بيئي يحقق الرفاه و الكرامة الإنسانية عبر التحرر من الحاجة للموارد الطبيعية .

فالاستراتيجية الاستباقية من الاستراتيجيات المهمة و الأساسية التي تضمن الأمن البيئي قبل وقوع التهديد و بالتالي تجنب المسببات التي يمكن أن تكون مستقبلا مصدرا حتميا لوقع التهديدات التي تمس بالأمن البيئي .

المطلب الثاني : استراتيجية الحماية و الوقاية

أي جملة الإجراءات و الخطوات و السياسات التي يجب اتباعها منذ وقوع الخطر إلى غاية احتوائه و زواله و غالبا هذه المرحلة تتطلب تظافر جهود كل الفاعلين في المجال سواء من داخل البلد أو من خارجه .

أما بالنسبة للبرامج المنوط بحماية البيئة من منظور الأمن البيئي فنذكر على سبيل المثال منها [1] :

* اللجوء إلى الطاقات المتجددة و الصديقة للبيئة و التقليل من استعمال الوقود الأحفوري .

[1] مراد لطالي ، ***مرجع سابق*** ، ص 546 .

* توسيع و تعزيز الجباية البيئية من أجل استغلال عائدات صناديق البيئة في مشاريع متنوعة تعنى بالبيئة .

* الاستغلال المستديم للموارد الطبيعية من خلال ترشيد الاستهلاك و العمل على إعادة تدوير النفايات و تثمينها .

فبالنسبة للاستراتيجيات الوقائية يركز الأمن الإنساني على الوقاية المبكرة لأجل التقليل من تحدي غياب الأمن و إيجاد الحلول على المدى البعيد ، بحيث يعالج الأسباب الأولى للأمن البيئي بدل التدخل في وقت متأخر لضمان أحسن مردودية و التخفيف من حدة التهديدات البيئية و تتم عملية الوقاية على مرحلتين حيث تقوم المرحلة الأولى بالتصدي لأسباب التدهور البيئي عبر معالجتها و وضع خطط للقضاء عليها أما المرحلة الثانية فتتمثل في التقليل من حدة المخاطر البيئية و جعلها تحت السيطرة لأنه في كل الأحوال لا يمكن القضاء عليها نهائيا بحكم ارتباطها بالتنمية ، فتتجد سياسة المشرع البيئي مثلا لا تسعى للقضاء على التلوث بأنواعه كليا و انما باحتوائه عبر فرض قيم و مستويات محددة للتلوث على المنشآت الاقتصادية من جهة و من جهة أخرى فرض عليها جملة من التدابير بضرورة استخدام معدات و وسائل تسهم في التقليل من التلوث تحت طائلة العقوبة ، و قد أنشا برنامج الأمم المتحدة للبيئة قسم التقويم البيئي و الإنذار المبكر حيث يركز اهتمامه بالمسائل التي تقع في نطاق رصد و تقويم الحالة البيئية للكرة الأرضية و جذب نظر العالم إلى ما يتطلبه العمل من خلال وضع تقارير تحليل البيئة العالمية و تقويم الأنشطة البيئية و الإقليمية ، و يسمى حالة المرتقب البيئي العالمي إضافة إلى التعاون و التنسيق في إطار منظمة الأمم المتحدة من أجل ضمان تبادل المعلومات و توثيق الصلة بين أوساط العلمية و واضعي السياسات فهذه الخطة تعتمد

على احتواء الوضع و قت وقوع الخطر من أجل التقليل و الحد لأكبر قدر من النتائج السلبية التي ستخلفها المشكلة البيئية [1].

فعلى الصعيد العالمي يأخـذ المجتمع الدولي على عاتقـه الحماية الدوليـة للأمـن البيئي و وضعه محمل الجد في جانب التشريع الدولي خاصة بعد مؤتمر ستوكهولم للبيئة سنة 1972 فهناك العديد من الاتفاقيات الدولية تناولت مسألة حماية عناصر البيئة المختلفة كل على حدى و من أبرز هذه الاتفاقيات قمة الأرض بريو سنة 1992.

و يمكن الإشارة إلى أن هناك العديد من النقاط التي يجب اتباعها من أجل تحقيق الاستراتيجيات البيئية من أجل تحقيق الأمن البيئي على المستوى العالمي يتم فيها الزام التعاون على المستوى الدولي من أجل تحديد و حصر التهديدات البيئية حسب كل منطقة و من تم وضع الاستراتيجيات و الخطط و تنفيذها وفق مستويات تعمل على التصدي لهذه التهديدات تجعل البيئة اكثر أمنا .

المطلب الثالث : الرشادة البيئية

تشير الرشادة البيئية الى مجموع المنظمات و الاليات الاساسية و اليات التمويل و القواعد و الاجراءات و المعايير التي تضبط مساعي حماية البيئة العالمية و تقوم على ثلاث مبادئ هامة تعد ضرورية لحماية البيئة و تكريس حقا الانسان في البيئة و هي[2] :

01/ التنمية المستدامة : و التي تهدف الى ترقية الموارد الطبيعية و حماية النظام الايكولوجي و استغلاله بشكل عقلاني .

[1] مراد لطالي ، ***مرجع سابق*** ، ص 546 .

[2] وردة مهني ، ***مرجع سابق*** ، ص 121 .

02/ العدالة البيئية : و التي ينظر اليها على انها وسيلة للاهتمام بالتبعات الاجتماعية للمشاكل البيئية ناهيك عن وجود علاقة تأثير بين البيئة النظيفة و الصحة العامة و الدولة مسؤولة عن حماية الموارد الطبيعية بطريقة تستجيب لاحتياجات الافراد .

03/ مبدأ الحيطة: يعني منع الأضرار البيئية التي قد تنجم عن حادثة بيئية معينة و ذلك قبل وقوعها .

فمنذ انعقاد المؤتمر العالمي للسياسات البيئية عام 1972 أصبح من المعترف به أن الرشادة البيئية توجب التحرك على انعكاسات الأنشطة البشرية على البيئة ، و ما يستوجب ذلك من اعطاء الاهتمام الكافي للعناصر البيئية من مرحلة التخطيط إلى مرحلة التنفيذ التي تتيح استخدام أفضل الخيارات لاحتياجات التنمية و أهدافها من جهة و العناصر البيئية و مكوناتها من جهة أخرى ، فكانت الرشادة البيئية هي مجموع السياسات و الإجراءات التي تتخذ للانتقال بالمجتمع إلى وضع أفضل باستخدام التقنية المناسبة للبيئة [1].

و الأخذ بالاعتبارات البيئية بوصفها عاملا حاكما و أساسيا و ذلك من أجل تحقيق التوازن بين بناء الموارد الطبيعية و هدم الإنسان لها في ظل سياسات وطنية و دولية للمحافظة على هذا التوازن خلال مدة زمنية محددة [2].

تساهم الرشادة البيئية في تعزيز استراتيجيات التكيف مع أثار التغير المناخي من خـــلال التمكـين و المشاركة لمواجهة التهديدات و سعيها لتحقيق الاستدامة حيث أن إيجاد حلول للتهديدات الناتجة عن تغير المناخ يتوقف على تحقيق الاستدامة البيئية و الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية [3] .

[1] Clayton, A. M. H. and Radcliffe, N. J, ***Sustainability, A systems approach***, London,Earthscan,1997.

[2] وردة مهني ، **مرجع سابق**، ص 128 .

[3] تقرير حول العلاقة بين تغير المناخ و التنمية البشرية ، المكتب الاقليمي للدول العربية ببيروت PNDU ، 2009 ص 12.

ففي ظل عولمة المخاطر العابرة للحدود التي تشهدها الدول و المجتمعات و الأفراد و لاسيما المتعلقة بالتهديدات البيئية التي أصبحت تكاليفها باهضه على المجتمع الإنساني بات من المؤكد أن مستقبل بيئتنا متوقف على كيفية إدارتنا و تعاملنا مع التهديدات البيئية و هو ما تقدمه الرشادة البيئية من آليات و استراتيجيات لحماية الحق في البيئة و بناء منطق الأمن الإنساني و ذلك من خلال المساهمة في تفعيل الحقوق البيئية و الحصول على العدالة البيئية و مكافحة الفساد البيئي و مجابهة مختلف التهديدات البيئية الناتجة عن تغير المناخ أو النشاط الإنساني و ذلك عبر تفعيل جملة من السياسيات و الاستراتيجيات و تعزيز الرشادة العالمية و الإصلاح المؤسسي للرشادة البيئية الدولية .

خـلال الدورة الخامسة و العشرون لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحـــدة للبيئة المنعقــد في فيفري 2009 أنشأ المجلس فريقا استشاريا معنيا بالرشادة الدولية للبيئة حيث تم تحديد ستة أهداف رئيسية لنظام الرشادة البيئية و الوظائف التي ترتكز عليها و تتمثل هذه الأهداف في[1] :

01/ إنشاء قاعدة قوية و متسقة ،

02/ إنشاء منبر عالمي و فعال لتحقيق الاستدامة البيئية ،

03/ تعزيز التنسيق داخل منظمة الأمم المتحدة ،

04/ تأمين التمويل الكاف ،

05/ ضمان اتباع نهج متماسك في تلبية الاحتياجات الوطنية ،

06/ تيسير الانتقال صوب اقتصاد عالمي أخضر .

[1] رشيد مسعودي ، **الرشادة البيئية** مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في القانون العام (جامعة سطيف 2 ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2012-2013) ، ص 198.

و قد أكد مؤتمر هلسنكي لعام 2011 على تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة و انشاء منظمة عالمية متخصصة من قبيل منظمة عالمية للبيئة و هذا في إطار خيرات إصلاح نظام الرشادة البيئية الدولية .

كما اقترحت بعض الدول و المنظمات الدولية إنشاء منظمة دولية للبيئة لمواجهة التحديات البيئية كهيئة متخصصة من هيئات الأمم المتحدة تحل محل برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل التكفل بالقضايا البيئية الدولية تتمثل أهدافها في تعزيز الرشادة البيئية و خلق حركية عالمية تهدف إلى التصدي للكوارث البيئية و تعزيز امتثال الدول للاتفاقيات البيئية الدولية و إضفاء المزيد من الشفافية و الشرعية على العمل البيئي الدولي من خلال معالجة تشتت و عدم فاعلية هذه الاتفاقيات و تنسيق المبادرات البيئية الدولية و تعزيز مشاركة جميع الفواعل في إعداد جدول أعمال البيئي و تنفيذه [1].

و في الأخير يمكن استنتاج أن استراتيجيات حماية البيئة و مواجهة التهديدات البيئية سواء استراتيجيات الحماية و الوقاية ، الاستباقية و كذا الرشادة البيئية هي وسيلة لحماية البيئة و تحقيق الأمن البيئي سواء قبل وقوع الكوارث البيئة أو بعدها و ذلك لأنها تحد من التهديدات البيئية على الأقل أو تخفف من آثار الكوارث كما تعمل على استخدام تقنيات تمنع الانسياب التي تمس بعناصـر البيئة و تعمل على إيجاد الحلول و البدائل الأفضل لحماية البيئة ، لهذا وجب بناء استراتيجيات بيئية عالمية تمثل منهجا حقيقيا مبنيا على دراسة و تحليل هذه الاستراتيجيات و وضع خطط و بـرامج و ضـوابط و روادع تمثل الأمن البيئي العالمي الذي يوفر الحماية من المخرجات الملوثة للبيئة .

إضافة إلى كل هذا لابد من توفر الحس البيئي العالمي لإدامة البيئة و المحافظة عليها على المديين الطويل و المتوسط .

[1] عامر طراف ، ***مرجع سابق*** ، ص 107.

و عليه ، يجب وضع استراتيجيات بيئية عالمية تبنى على تحليل و دراسة و ضرورة تحديد الأولويات و وضع الخطط و السياسات و البرامج الواضحة و الدقيقة سواء على المستوى القريب و البعيد و العمل على تطبيق نظم فعالة في الوصول الى الاهداف المتوخاة في مجال العمل البيئي بحيث يجب ان تكون المشاركة جماعية لشمولية قضية البيئة مع زيادة التحسيس بدور البيئة و اثرة الوعي بها و موارده و الحفاظ عليها على المستوى الدولي .

و تستخلص الدراسة على انه بالرغم من الجهود الدولية المبذولة من أجل حماية البيئة و تحقيق الأمن البيئي العالمي من قبل العديد من الجهات سواء الدول ، المنظمات الدولية بمختلف أنواعها إلا أن الأمن البيئي تواجهه العديد من الصعوبات و التي تشكل عائقا أما الالتزام الدولي ببعض المبادئ التي تضمن تحقيق الأمن البيئي و في مقدمتها تضارب المصالح الاقتصادية و السياسية بين الدول خاصة الصناعية و النامية و الذي كان له أثرا كبيرا على فعالية دور المنظمات الدولية و الدول في وضع الآليات الفعالة و المناسبة للحد من التهديدات البيئية و يبقى الصراع قائما حول إشكالية التوافق بين التنمية و حماية البيئة من أجل تحقيق الأمن الإنساني الشامل .

و رغم الصعوبات التي حالت دون تحقيق الأمن البيئي إلا أن هناك مجموعة من الاستراتيجيات المقترحة لتحقيق متطلبات الأمن البيئي منها الاهتمام الفعلي بالمشكلات البيئية من قبل المنظمات الدولية و جهودها المتفرقة لمواجهة الأخطار البيئية ، و زيادة الوعي الانساني البيئي على المستوى الوطني و العالمي لمواجهة التدهور البيئي من خلال البحث عن الآليات و السياسات المناسبة التي يجب تبنيها للحد من أثار المشكلات البيئية .

و يمكن القول بأنه رغم الاستراتيجيات المقترحة لتحقيق الأمن البيئي إلا أنه لم يكن هناك اهتمام بيئي عالمي بقضايا البيئية بسبب الصعوبات التي تعترض تحقيق الأمن البيئي و في مقدمتها الصعوبات الاقتصادية التي تضعها الدول في مقدمة أولوياتها الاستراتيجية .

فالخطر الذي وصلت إليه البيئة العالمية يستدعي الحزم و السرعة في حماية البيئة و محاولة تذليل الصعوبات التي تقف حائلا أمام الحماية الفعلية للبيئة و تطبيقها على الصعيد الدولي .

خـــــــاتمـــــــــة

خـــــــاتمـــة

عالجت الدراسة الموسومة ب " **التعاون الدولي في مجال الامن البيئي** " حتمية التعاون الدولي كألية لتحقيق الامن البيئي و اهم الصعوبات التي تعترضه و استراتيجيات ترقية الامن البيئي .

و على الرغم من أهمية موضوع التعاون الدولي في مجال الأمن البيئي و الذي أصبح يثير جدلا كبيرا بسبب المشاكل التي تعاني منها البيئة و التي تعددت أسبابها و زادت من خطورة التهديدات البيئية رغم الجهود الدولية و اسهام جهات كثيرة سواء الدول ، المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية و التي أظهرت بعض النتائج الإيجابية في بعض الأحيان إلا أنها كانت بعيدة عن أهدافها في الكثير من الأحيان و من ذلك توصلت الدراسة الى النتائج التالية :

01/ يعتبر الأمن البيئي من القضايا التي تدخل ضمن التهديدات الامنية الجديدة و أصبح أحد المظاهر الحديثة في العلاقات الدولية و مشكلة دولية بطبيعتها و لهذا يتطلب تحقيقه وجود تعاون كل فواعل المجتمع الدولي .

02/ بالرغم من أن هناك تعاون دولي في مجال الأمن البيئي إلا أن نتائجه كانت ضئيلة بسبب تضارب المصالح بين الدول خاصة الكبرى منها خاصة في المجال الإقتصادي كان له الأثر السلبي على فعالية التعاون في وضع آليات فعالة للحد من المشاكل البيئية و منع التدهور البيئي فكل دولة تبحث عن مصلحتها الخاصة واضعة الجانب البيئي عن منأى .

03/ ربط موضوع البيئة بالأمن من الأمور البالغة الأهمية فالإهتمام بالبيئة و القضاء على المـشاكل و التهديدات التي تعاني منها لاسيما التلوث يضمن و إلى حد أقصى نوعا من تحقيق الأمن و السلامة نظرا لتشعب موضوع الأمن البيئي و ارتباطه بأبعاد الأمن الإنساني الأخرى كالأمن الغذائي ، الأمن الصحي ، الأمن الاقتصادي و غيرها من المجالات الأمنية الأخرى .

04/ تعتبر التهديدات البيئية بمثابة تحديات عالمية سواء من ناحية الأسباب أو نتائجها و كذا حلولها تتأثر بها البشرية جمعاء و تعد الدول النامية من أكبر المتضررين ، و لهذا يعد التعاون الدولي أحد أهم الحلول لتحقيق الأمن البيئي سواء من خلال وضع برامج عالمية لحماية البيئة أو تفعيل البرامج الموجودة على أرض الواقع لمواجهة التهديدات البيئية .

05/ رغم توفر الآليات و الاستراتيجيات و الوسائل لتحقيق الأمن البيئي إلا أنه وجب إعادة تفعيلها بما يضمن تحقيق الأهداف الدولية المنوطة بها فواقع الجهود الدولية في مجال الأمن البيئي يبين حالة التشتت في بذل الجهود و غياب التنسيق بين الدول و المنظمات الدولية المعنية بالشأن البيئي خصوصا على المستوى الإقليمي مع تفاوت القوة الإلزامية للقواعد الخاصة بالبيئة بين الدول و ما زالت هذه الآليات و الاستراتيجيات دون المستوى المطلوب.

فمن خلال بحثنا تبين أن العلاقة بين مفهوم البيئة و الأمن علاقة متباينة فكلما كانت البيئية نظيفة سليمة و صحية ازدادت فرص تحقيق الأمن و في مقدمته الأمن البيئي و العكس صحيح .

و استنادا إلى هذه الدراسة انطلاقا من مفهوم التعاون الدولي و الأمن البيئي مرورا بمختلف التهديدات البيئة و الاستراتيجيات التي تتطلب تحقيق الأمن البيئي يمكن استخلاص جملة من التوصيات يمكن أن نوردها فيما يلي :

01/ تفعيل التعاون الدولي في مجال الأمن البيئي سواء كان هذا التعاون في اطار المنظمات الدولية أو من خلال عقد المؤتمرات و الاتفاقيات.

02/ وضع القضايا البيئية في سلم أولويات المجتمع الدولي و تكليفه بإيجاد بيئة ملائمة لدعم الجهود الرامية لتحقيق الأمن البيئي .

03/ ضرورة اهتمام الباحثين في مختلف حقول العلم بقضايا البيئة و الاستدامة البيئية بوضـــع آليات و استراتيجيات دولية عملية لحماية البيئة .

و في الأخير يمكن القول بأن بناء استراتيجية عالمية متكاملة لتحقيق الأمن البيئي تقتضي ضرورة التنمية المستدامة فالأسباب التي أدت إلى زيادة التهديدات البيئية تقتضي ضرورة تطبيق مبادئ القانون الدولي للبيئة من جهة و الالتزام باتفاقيات الدولية البيئية مع تكثيف التعاون الدولي في هذا المجال و التي تكون نتيجته حماية البيئة بكل مكوناتها و الحفاظ على التنوع البيولوجي و إدارتها إدارة دولية لأن موضوع الأمن البيئي موضوع تشترك فيه الدول جميعا و باعتبار التهديد البيئي تهديد لا يعرف الحدود .

فحصيلة التعاون الدولي في مجال الأمن بالبيئي مازال يكتسيها الكثير من الغموض كون أن قواعد القانون الدولي في المجال البيئي مازالت قواعد ناشئة كما أن التعاون الدولي و بالرغم من أنه وسيلة حتمية و أمرا ضروريا لتحقيق الأمن البيئي إلا أنه من الناحية العملية لم يصل إلى درجة فعالة و كافية لذلك وجب بذل جهود دولية و التنسيق بينها و تكثيفها لتحقيق الأمن البيئي ، كون أن موضوع الأمن البيئي يقتضي فهما عالميا بأبعاد علمية من منطلقات اقتصادية .

قـــــــائمة المـــــــراجع

قائمة المراجع

اولا : المراجع باللغة العربية

01/ الكتب

1) أبو حجازة أشرف عرفات، ***مبدأ الملوث يدفع*** . القاهرة : دار النهضة العربية 2006 .

2) الراوي مسارع حسن ، ***طبقة الأزون*** . تونس: مطبعة المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم ، 1991 .

3) الرملاوي محمد سعيد ، ***موقف الشريعة من استخدام التكنولوجيا النووية و الكيميائية البيولوجية في الأغراض السمعية و العسكرية مع بيان ما تنص عليه الاتفاقيات الدولية*** . مصر: الاسكندرية ، دار الفكر الجامعي ، ط 01 ، 2009 .

4) العادلي محمود صالح ، ***موسوعة حماية البيئة***، دراسة مقارنة . دار الفكر الجامعي 2003 .

5) العراقي خالد، ***البيئة تلوثها و حمايتها*** . مصر: القاهرة ، دار النهضة العربية ط 01 2011.

6) العشاوي صباح، ***المسؤولية الدولية عن حماية البيئة***. الجزائر: دار الخلدونية ط 01 2010) .

7) بن عنتر عبد النور، ***البعد المتوسطي للأمن الجزائري*** . الجزائر: المكتبة العصرية 2005).

8) بيليس جون ستيف سميت ، ***عولمة السياسة العالمية*** . دبي : مركز الخليج للأبحاث ، ط 1 ، 2004 .

9) تونسي عامر ، ***المسؤولية الدولية*** . الجزائر : منشورات حلب ، 1990.

10) حريز سامي محمد هشام و عبوي زيد منير ، ***ادارة الكوارث و المخاطر***، الاسس النظرية و التطبيقية . الاردن : دار الراية للنشر و التوزيع ، ط 01 ، 2008 .

11) الخولي أسامة ، ***البيئة و قضية التنمية و التصنيع*** . الكويت : عالم المعرفة مطابع السياسة 2002 .

12) زايد عبد الله مصباح ، ***السياسة الدولية*** . بيروت : دار الرواد ، 2002 .

13) سلامة رمزي ، ***مشكل المياه في الوطن العربي*** ، احتمال الصراع و التسوية الكويت : 2001.

14) شحاتة علاء الدين ، ***التعاون الدولي لمكافحة الجريمة***، دراسة للاستراتيجية الوطنية للتعاون الدولي لمكافحة المخدرات . القاهرة: دار النهضة للنشر و التوزيع ط 01 ، 2000.

15) شرف محمد ابراهيم محمد، ***المشكلات البيئية المعاصرة*** ، الأسباب و الأثار و الحلول . الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 2008.

16) عامر طراف ، ***التلوث البيئي و العلاقات الدولية*** . بيروت : مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، ط 01 ، 2008 .

17) عبد الرحيم كريم ، ***التحديات المستقبلية للتكتل الإقتصادي العربي*** ، العولمة و التكتلات الإقليمية البديلة . القاهرة : مكتبة مدبولي ، 2002 .

18) عبد الرزاق مقري، ***مشكلات التنمية و البيئة و العلاقات الدولية*** . الجزائر دار خلدونية للنشر و التوزيع ، 2008 .

19) فرج أنور محمد ، ***نظرية الواقعية في العلاقات الدولية*** ، دراسة نقدية مقارنة في ضوء لنظريات المعاصرة . السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ، ط 01 . 2007

20) كامل عمر عبد الله ، ***الأمن العربي من منظور اقتصادي*** . فرنسا : مركز الدراسات العربي – الأوروبي ، ط 01 ، 1996.

21) ليلى الجنابي ، ***الجزاءات القانونية لتلوث البيئة*** ، دراسة مقارنة .

22) محب الدين محمد مؤنس ، ***الجرائم الإنسانية في نظام المحكمة الجنائية*** الرياض: مطابع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، ط 01 ، 2010 .

23) مروان يوسف الصباغ ، ***البيئة و حقوق الإنسان*** . بيروت : كومبيو، نشر للدراسات و الإعلام و النشر و التوزيع ، ط 01 ، 1992 .

24) مصطفى يوسف كافي ، ***اقتصاديات البيئة و العولمة*** . دار رسلان .

25) ميهوبي عبد الحكيم ، ***التغيرات المناخية*** ، الأسباب ، المخاطر ، و مستقبل البيئة العالمي . الجزائر : دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، 2011 .

26) هاشم عبد الوهاب رجب ، ***جرائم البيئة و سبل المواجهة*** . الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم المنية ، ط 01 ، 2006 .

02 / الدوريات و المجلات

27) اللجنة العالمية للبيئة و التنمية ، " ***تقرير حول مستقبلنا المشترك*** ".الكويت سلسلة عالم المعرفة ،ع 142 ، 1989) .

28) بحـري دلال ،" ***الأمننـة البيئية كآليـة لإرسـاء الحوكمة البيئية العالمية في مجلس التعاون الخليجي*** " مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية لجامعة الحاج لخضر باتنة 2014).

29) بن صغير عبد العظيم ،" ***الأمن الإنساني و الحرب على البيئة*** " ، مجلة الفكر ع 05 .

30) عروج هاجر" ***الاليات الدولية لمواجهة التهديدات البيئية*** " ، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية ، ع 13 جويلية 2018.

31) عطـــا الله توفيق ، " ***دور التعـــاون الدولي في حماية الحقـــوق البيئية*** " مجلـة الحقوق و العلوم السياسية لجامعة عباس لـغرور خنشلة ، 09 جانفي 2008.

32) لطالي مـــراد ،" ***الأمـن البيئـي و استراتيجيات ترقيته ، مقاربة الأمن الإنسانـي***" مجلة الفكر القانوني و السياسي لجامعة عمار ثليجي الأغواط ، ع 03.

33) مجدان محمد ،" ***الامن البيئـي العالمي ، دراسة حول مفهومه و سبل تحقيقه***" المجلة الجزائرية للعلوم السياسية و العلاقات الدولية ،ع 08 ، 2018.

34) مفتاح عبد الجليل ،" ***التعاون الدولي في مجال حماية البيئة***" ، مجلة الإجتهاد القضائي ع 12 ، 2016 .

35) مهني وردة، " ***دور الرشادة البيئية في تكريس الحق في البيئة***"، مجلة العلوم الاجتماعية ع 24 جوان 2017.

36) ناهي السعيدي علي غليس ،" ***المفهوم و المنظومة الجغرافية بظاهرة التصحر***" ، مجلة ميسات لدراسات الاكاديمية ، المجلد الثامن ، ع 15،2009.

03 / الأطروحات و الرسائل

37) الابرش محمود ، ***السياسة البيئية في الجزائر في ظل الاتجاهات البيئية العالمية*** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية . جامعة محمد خيضر بسكرة : كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية 2016-2017 .

38) بن رجم منى و بوعجينة صليحة، ***متطلبات الامن البيئـي العالمي، التحديات و الرهانات*** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر علوم سياسية . جامعة 08 ماي 1945 قالمة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2012-2013.

39) دير امينة ، ***اثر التهديدات البيئية على واقع الامن الانساني في افريقيا دراسة حالة – دول القرن الافريقي*** –، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية . جامعة محمد خيضر بسكرة : كلية الحقوق و العلوم السياسية 2013-2014.

40) رشيد مسعودي، ***الرشادة البيئية*** ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في القانون العام . جامعة سطيف 02 : كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2012-2013.

41) سمرة بوسطيلة ، ***الامن البيئي ، مقاربة الامن الانساني*** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية . جامعة الجزائر 03 : كلية العلوم السياسية و الاعلام ، 2012-2013.

42) سي ناصـــر الياس، ***دور منظمة الامم المتحدة في الحفاظ على النظام البيئي العالمي*** ، مذكرة ماجيستر . جامعة باتنة: كلية الحقوق و العلوم السياسية 2012-2013 .

43) عبد اللطيف امال و رمضاني نوال ، ***التعاون الدولي في مكافحة التغيرات المناخية –الاتحاد الأوروبي نموذجا*** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية . جامعة العربي تبسي تبسة : كلية الحقوق و العلوم السياسية 2016-2017 .

44) لهميسي رضا ، ***مبدأ التعاون الدولي في القانون الدولي المعاصر***، دراسة لنيل شهادة الماجيستر في القانون الدولي و العلاقات الدولية . جامعة الجزائر: معهد العلوم القانونية و الادارية ، 1992 .

45) مشوك غلام الله ، ***التعاون الجزائري الامريكي في مكافحة الارهاب 2001 2015***، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية جامعة محمد خيضر بسكرة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2015-2016.

46) منصوري رؤوف ، ***الهجرة السرية من منظور الامن الانساني***، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في القانون العام . جامعة سطيف 2، كلية الحقوق و العلوم السياسية 2013-2014 .

47) هماش لمين ، ***استراتيجية الامم المتحدة لحماية البيئة*** ، دراسة حالة الجزائر اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح ورقلة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2017-2018 .

04 / المقالات الالكترونية

48) اتفاقية الامم المتحدة الاطارية بشان تغير المناخ ، في www.epa.org.kw .

49) اتفاقية روتردام بشأن تطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن مواد كيمياوية و مبيدات و آفات متداولة في التجارة الدولية في www.moen.gov..iq.

50) أزهر حسن عبد الرحمن ، ***ظاهرة الاحتباس الحراري*** ، الأسباب ، التداعيات و مقترحات الحلول في: http://dspace.iua.edu.sd/bitstream.

51) ***الأمن البيئي*** في: https://political-encyclopedia.org.

52) بروتوكول مونتريال الخاص بحماية طبقة الأوزون عام 1987 : في www.un.org

53) ت. حكيمي ، ملتقى العلاقات الاورو- مغاربية ، في https://www.academia.edu/

54) التوم ابراهيم محمد ابراهيم و الفايق احمد حمد ابراهيم ، ***ابعاد مفهوم الامن البيئي و مستوياته في الدراسات البيئية*** ، جامعة الخرطوم: كلية علوم الجغرافيا و البيئة) في: http://khartoumspace.uofk.edu/

55) تيشوري عبد الرحمان، ***الاقتصاد البيئي و الامن البيئي***، في: https://www.politics-dz.com

56) حسين زكريا ، ***الامن القومي*** ، في : http://www.khayma.com/almoudaress/takafah/amnkaoumi.htm .

57) راضي سمير جسام ، ***مفهوم التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية*** ، في: https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=65657

58) الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، ***التعاون الدولي و هيئاته*** في:https://www.politics-dz.com/7-giz-jaica-usaid/

05/ التقارير

59) المبدأ رقم 15 من اعلان ريو دي حانيرو .

60) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ***تقرير حول رسم خارطة تهديدات تغيير المناخ و تأثيرات التنمية الإنسانية في البلدان العربية*** .

61) برنامج الامم المتحدة للتنمية ، ***تقرير التنمية الانسانية 2007*** .

62) تقرير التنمية الانسانية العربية لسنة 2009 ، ***برنامج الامم المتحدة الانمائي المكتب الاقليمي للدول العربية*** .

63) تقرير حول ***العلاقة بين تغير المناخ و التنمية البشرية*** ، المكتب الاقليمي للدول العربية ببيروت PNDU ، 2009 .

06/ مؤتمرات و ملتقيات

64) حميداني سليم،***ادارة مخاطر التغيرات المناخية بين سوء الادراك و استراتيجيات التكيف*** ملتقى وطني حول التغيرات المناخية و اثرها على الامن الدولي و التنمية المستدامة (جامعة قالمة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، يومي 17 و 18 افريل 2018) .

65) وهبي ،شهيرة حسن أحمد ، ***الأمن البيئي في المنطقة العربية*** ، المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية بعنوان التنمية البشرية و آثارها على التنمية المستدامة ،المنظمة العربية للتنمية أعمال المؤتمرات. مصر : شرم الشيخ 2007 .

ثانيا / المراجع بالانجليزية :

66) Clayton, A. M. H. and Radcliffe, N. J, ***Sustainability, A systems approach*** .London,Earthscan,1997.

67) Hasenclever Andreas And Peter Mayer And Volker Rittberger . ***Theories Of International Regimes*** . Cambridge University Press 1997 .

68) Nelson Sewankambo ***,Climate Change and Health***, An Issue with Great Potential for Exacerbating HealthInequities in Africa'' ,in :Hany Besada and Nelson Sewankambo , Climate Change in Africa: Adaptation, Mitigationand Governance Challenges, The Centre for International Governance Innovation (CIGI).Canada,2009.

69) Nils Petter Gleditsh and Bjorn Otto Sverdrup , ***democracy and the environment,*** in environment in Human Security and environment international comparisans Congress Cataloguing in Publication Data U.S.A 2002.

70) Oliver Richmond and Jason Franks, ***Human Security and the War on Terror*** , in: Felix Dodds and Tim Pippard,human and Environmental security: An agenda for change . London, Earthscan , 2005.

71) United nations Environment Programme, ***Keeping Track Changing Environment***. Nairobi ,October 2011

الفهـــــــرس

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
مقدمـــــــــة	01
الفصل الاول : الاطار المفاهيمي و النظري للتعاون الدولي و الأمن البيئي	09
المبحث الاول : ماهية التعاون الدولي	09
المطلب الاول : تعريف التعاون الدولي	10
المطلب الثاني : أهداف التعاون الدولي	13
المطلب الثالث : أهم النظريات المفسرة للتعاون الدولي	15
المبحث الثاني : ماهية الأمن البيئي	19
المطلب الاول : تطور مفهوم الأمن	19
المطلب الثاني : مفهوم الأمن البيئي	22
المطلب الثالث : أهمية الأمن البيئي	29
الفصل الثاني : حتمية التعاون الدولي كآلية لتحقيق الامن البيئي	33
المبحث الاول : المخاطر المرتبطة بالأمن البيئي و تأثيرها على الأمن الدولي	34
المطلب الاول : أسباب التهديدات البيئية	34
المطلب الثاني : التهديدات البيئية ذات الطابع العالمي و الاقليمي	36
المطلب الثالث : تأثير التهديدات البيئية على الأمن الدولي	41
المبحث الثاني : الجهود الدولية في مجال الأمن البيئي	45
المطلب الاول : المؤتمرات الدولية	45
المطلب الثاني : الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف	49
المطلب الثالث : المبادئ التي قررها المجتمع الدولي في مجال الأمن البيئي	53

الفصل الثالث : الصعوبات التي تواجه التعاون الدولي في مجال تحقيق الأمن البيئي و استراتيجيات ترقيته	**57**
المبحث الاول : الصعوبات التي تواجه التعاون الدولي في مجال تحقيق الأمن البيئي	**57**
المطلب الاول : تباين المواقف الدولية من حماية البيئة	**58**
المطلب الثاني : الصعوبات الاقتصادية	**61**
المطلب الثالث : نقص الوعي البيئي	**63**
المبحث الثاني : متطلبات ترقية الأمن البيئي	**66**
المطلب الاول : الاستراتيجيات الاستباقية	**67**
المطلب الثاني : استراتيجية الحماية و الوقاية	**69**
المطلب الثالث : الرشادة البيئية	**71**
خاتمة	**77**
قائمة المراجع	**80**
الفهرس	**88**

ملخص مذكرة الماستر

يواجه العالم اليوم تحديات كثيرة تهدده أمنه نتيجة الضغوط البيئية ، لهذا أخد موضوع التعاون الدولي في مجال الأمن البيئي حيزا هاما في مجال الدراسات الأمنية .

و تحاول هذه الدراسة توضيح التهديدات البيئية و أثرها على القضايا الأمنية و كذا إبراز أهم الآليات الدولية الرامية إلى تحقيق الأمن البيئي من أجل ضمان محيط سليم للحياة البشرية و الصعوبات التي تعترض التعاون الدولي في مجال تحقيق الأمن البيئي مع عرض أهم الاستراتيجيات الدولية لتجاوز هذه الصعوبات و تحقيق الأمن البيئي باعتباره محور نجاح مستويات الأمن الأخرى من خلال معالجة على الاشكالية التالية " دور التعاون الدولي في مجال الأمن البيئي" و التي خلصت إلى انه بالرغم من أن هناك تعاون دولي في مجال الأمن البيئي بالرغم من الصعوبات و العراقيل الا انه يعتبر حتمية لازمة وجب تفعيله من طرف المجتمع الدولي .

الكلمات المفتاحية :

1/ التعاون الدولي 2 / الأمن البيئي 3/ التهديدات البيئية

Abstract of The master thesis

The world faces many challenges that threaten its security due to environmental pressures, and this is why the issue of international cooperation in the field of environmental security has taken an important place in the field of security studies.

This study attempts to clarify the environmental threats and their impact on security issues, as well as explains the most important international mechanisms aimed at achieving environmental security in order to ensure a healthy environment for human life and the difficulties that hinder international cooperation in the field of achieving environmental security with a presentation of the most important international strategies to overcome these difficulties and Achieve environmental security as the focus of success of other levels of security Through addressing the following problems, "The role of international cooperation in the field of environmental security", which concluded that although there is international cooperation in the field of environmental security despite the difficulties and obstacles, it is considered an imperative that must be activated by the international community.

keywords

01/International Cooperation 02/Environmental Security 03/Environmental Threats